

ج07-01/80(24/10)-01م (13929)



قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

[المذكرات الشارحة]



الأمانة العامة: 1 أكتوبر/ تشرين أول 2024

المحتويات

رقم البند	الموضوع	ص
	مشروع جدول أعمال الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب	1
البند الأول	مشروع جدول أعمال الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب	4
البند الثاني	القمة الإقليمية التمهيدية للقمة العالمية للإعاقة 2025 (عمان 13 و 14 نوفمبر 2024)	11
البند الثالث	تقديم الدعم للتصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة	20
البند الرابع	معايير الترشح لرئاسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب	27
البند الخامس	الحدث رفيع المستوى حول الأسر المنتجة وريادة الأعمال على هامش أعمال الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب	31
البند السادس	دور أطراف الإنتاج الثلاث في مواجهة آثار التغيرات المناخية على صحة وسلامة العمال	35
البند السابع	الأنماط الجديدة للعمل في ظل التغيرات والتحول الرقمي والتكنولوجيا في عالم الشغل	46
البند الثامن	الندوة العربية الدولية حول الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات وحالات الخطر والطوارئ "الحفاظ على سلامة وأمن الأشخاص ذوي الإعاقة"	54
البند التاسع	موعد ومكان عقد الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب	57

رقم البند	الموضوع	ص
المذكرات الشارحة الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب		
البند الأول	الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:	
	1- الإعداد والتحضير للدورة (34) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.	64
	2- الإعداد والتحضير للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.	68
البند الثاني:	متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:	
	1- القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية.	73
	2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030.	79
	3- الموضوعات ذات الصلة بكبار السن.	105
البند الثالث:	تنظيم الاجتماع العربي الإقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية (الدوحة: 4 - 6 نوفمبر 2025).	108
البند الرابع:	تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية:	111
	1- تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء.	
	2- تقارير عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء.	
البند الخامس:	العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032.	119
البند السادس:	جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة	122
البند السابع:	الموضوعات ذات الصلة بالطفولة والأسرة:	130
البند الثامن:	الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:	
	1- برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2025.	131
	2- مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2025.	134
	3- سداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2024، والمتأخرات التي لم يتم سدادها.	136

رقم البند	الموضوع	ص
	4- الميزانية والحساب الختامي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2023.	140
البند التاسع	المسائل الإجرائية:	
	1- تقرير وقرارات الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	—
	2- تشكيل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب	161
	3- تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	163
	4- تقرير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية عن أعمالها بين دورتي المجلس (43)، و (44).	165
البند العاشر:	استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة	178
البند الحادي عشر:	ما يستجد من أعمال	



قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية

مشروع جدول أعمال
الدورة العادية (80) للمكتب التنفيذي
لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

الأمانة العامة : 1 أكتوبر / تشرين الأول 2024

مشروع جدول أعمال الدورة (80) للمكتب التنفيذي

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

تم إدراج هذا البند بناءً على المادة (11) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	{	البند الأول : مشروع جدول أعمال الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالصيغة المرفقة.
تم إدراج هذا البند بناءً على طلب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات الصلة.	{	البند الثاني: القمة الإقليمية التمهيدية للقمة العالمية للإعاقة 2025 . (عمان 13 - 14 نوفمبر 2024)
تم إدراج هذا البند بناءً على مذكرة المندوبية الدائمة لدولة قطر رقم (2024/0058427/5) بتاريخ 2024/6/3.	{	البند الثالث : تقديم الدعم للتصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة.
تم إدراج هذا البند على طلب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	{	البند الرابع: معايير الترشح لرئاسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومهام رئاسة المكتب.
تم إدراج هذا البند بناءً على مذكرة المندوبية الدائمة لمملكة البحرين رقم (ص / ب م ق / 1113/24/4/12) بتاريخ 2024/8/28.	{	البند الخامس : الحدث رفيع المستوى حول الأسر المنتجة وريادة الأعمال على هامش أعمال الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
تم إدراج هذا البند بناءً على مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (2024/796) بتاريخ 2024/8/5.	{	البند السادس: دور أطراف الإنتاج الثلاث في مواجهة آثار التغيرات المناخية على صحة وسلامة العمال.

تم إدراج هذا البند بناءً على مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (2024/796) بتاريخ 2024/8/5.	{	<u>البند السابع:</u> الأنماط الجديدة للعمل في ظل التغيرات والتحول الرقمي والتكنولوجيا في عالم الشغل.
تم إدراج هذا البند بناءً على طلب المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة.	{	<u>البند الثامن:</u> الندوة العربية الدولية حول الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات وحالات الخطر والطوارئ: الحفاظ على سلامة وأمن الأشخاص ذوي الإعاقة.
تم إدراج هذا البند بناءً على المادتين (5) و(6) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	{	<u>البند التاسع:</u> موعد ومكان عقد الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

البند الأول:

**مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين
لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب**

مذكرة شارحة

بشأن: مشروع جدول أعمال الدورة العادية الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

عرض الموضوع:

1- نصت الفقرتين (أ) و(ج) من المادة (11) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بعنوان مهام المكتب التنفيذي على:

أ- "إعداد مشروع الخطة السنوية ومشروع الميزانية اللازمة لتمويلها".

ج- "إعداد مشروع جدول أعمال المجلس"

2- قام القطاع الاجتماعي - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بمخاطبة المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب التعميم رقم (08/1/5/544/24) بتاريخ 2024/7/15، لموافاتها بالموضوعات التي ترغب في إدراجها على مشروع جدول أعمال الدورة الثمانين للمكتب التنفيذي في موعد أقصاه 2024/8/25، تمهيداً لرفعها إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.

3- بناء على ما ورد من الدول الأعضاء، قام القطاع الاجتماعي - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بإعداد مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والميزانية اللازمة لتنفيذها، وذلك بناء على ما ورد من الدول الأعضاء ووفقاً للموضوعات الدورية. (مرفق)

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المكتب التنفيذي الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

مشروع جدول أعمال الدورة (44) لمجلس وزراء

الشؤون الاجتماعية العرب

البند الأول: الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:

1- الإعداد والتحضير للدورة (34) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.	تم إدراج هذا البند استناداً إلى الفقرة (ب) من قرار القمة العربية رقم (ق.ق. 605 - د.ع 25) - (2014/3/26).
2- الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.	تم إدراج هذا البند استناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة.

البند الثاني: متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

1- القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية.	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار القمة العربية رقم (240) الصادر عن الدورة (14) باعتبار خفض ظاهرة الفقر بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030.	تم إدراج هذا البند بناءً على الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 " الأبعاد الاجتماعية".
3- الموضوعات ذات الصلة بكبار السن.	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار القمة رقم (773) الصادر عن الدورة الثلاثين بتاريخ 2019/3/31، وتوصيات مؤتمر كبار السن.

البند الثالث:

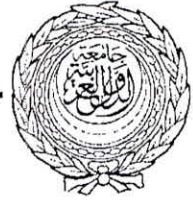
تنظيم الاجتماع العربي الإقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية (الدوحة: 4 - 6 نوفمبر 2025).	تم إدراج هذا البند بناءً على طلب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
---	---

البند الرابع: تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية:

1- تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء.	بند دائم على جدول الأعمال.
2- تقارير عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء.	

تم إدراج هذا البند بناء على طلب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	البند الخامس: العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032.
تم إدراج هذا البند بناء على طلب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	البند السادس: جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة.
تم إدراج هذا البند بناء على مذكرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة رقم (08/3/1227) بتاريخ 2024/8/7. (البند سيعرض في وثيقة منفصلة) بعد اعتماده من لجنتي الطفولة والأسرة المقرر عقدها يوم 2024/9/30 عبر تقنية الاتصال المرئي	البند السابع: الموضوعات ذات الصلة بالطفولة والأسرة: أولاً: الموضوعات ذات الصلة بالأسرة والطفولة: 1- تقرير وتوصيات الدورة (28) للجنة الطفولة العربية. 2- تقرير وتوصيات الاجتماع (20) للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال. 3- تقرير وتوصيات الدورة (14) للجنة الأسرة العربية. ثانياً: الوثائق المرفوعة من الدورة (13) للجنة الأسرة العربية: 1- الدراسة التحليلية حول " السياسات والتشريعات والقوانين لحماية الأسرة من العنف الأسري في الدول العربية". 2- الدراسة التحليلية حول " المهددات الراهنة لثوابت الأسرة في المنطقة العربية وسبل مواجهتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. ثالثاً: الوثائق المرفوعة من الدورة (30) للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال: الملحق الخاص بالبعد الحقوقي والقانوني والإنساني في التصدي لعمليات تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة.
تم إدراج هذا البند بناء على الخطة الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب 2023 - 2027.	البند الثامن: الصندوق العربي للعمل الاجتماعي: 1- برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2025.

2- مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2025.	تم إدراج هذا البند بناءً على المادة (10)، والفقرة (أ) من المادة (11) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي.
3- سداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2024، والمتأخرات التي لم يتم سدادها.	تم إدراج هذا البند بناءً على المادة (11) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي.
4- الميزانية والحساب الختامي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2023.	تم إدراج هذا البند بناءً على المادة (17) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي.
البند التاسع: المسائل الإجرائية:	
1- تقرير وقرارات الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	تم إدراج هذا البند بناءً على المادة (12) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
2- تشكيل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب	تم إدراج هذا البند بناءً على المادة (10) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
3- تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 826 (د.36)، 2016/12/15].
4- تقرير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية عن أعمالها بين دورتي المجلس (43)، و (44).	تم إدراج هذا البند بناءً على الفقرة (هـ) من المادة (12) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
البند العاشر: استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة.	تم إدراج هذا البند بناءً على قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
البند الحادي عشر: ما يستجد من أعمال.	



الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع

الرقم: 08/11/5/544/24
التاريخ: 15-7-2024

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة (جميع المندوبيات).

وبالإشارة إلى عقد الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول 2024، ووفقاً للفترتين رقم (أ) و(ب) من المادة التاسعة من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، اللتان نصا على:

أ- توافي الدول الأعضاء الأمانة الفنية بالموضوعات التي ترغب في إدراجها بجدول أعمال المجلس وذلك قبل عقد الدورة بثلاثة أشهر على الأقل.

ب- تتولى الأمانة الفنية للمجلس إعداد مشروع جدول الأعمال ووثائقه وعرضه على المكتب التنفيذي.

بناء على ما تقدم، تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة، تفضلها بموافاة وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية أو من في حكمها في حكومتكم الموقرة، بهذه المذكرة للتفضل بموافاتنا بالموضوعات التي ترغب في إدراجها على مشروع جدول أعمال الدورة (80) للمكتب التنفيذي، تمهيداً لرفعها للدورة (44) للمجلس، وذلك في موعد أقصاه 25 أغسطس / آب 2024، ليتسنى إعدادها للعرض على أن تكون الموضوعات مشفوعة بالمذكرات الشارحة ومشاريع القرارات المقترحة والمستندات اللازمة، وذلك وفقاً للقرار رقم (337) الصادر عن الدورة (56) للمكتب التنفيذي بتاريخ 2010/10/3، والذي نصت فقرته الأولى على التأكيد على الدول الأعضاء موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالموضوعات التي تطلب إدراجها على مشروع جدول أعمال المكتب التنفيذي ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في المواعيد المحددة لذلك، على أن تكون الموضوعات مشفوعة بالمذكرات الشارحة، والمستندات اللازمة لعرضها، ومشاريع القرارات المقترحة.



قطاع الشؤون الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع

كما تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة الطلب من وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية، موافقاتنا بالموضوعات التي ترغب عرضها على القمة العربية القادمة، ليتسنى دراستها من المكتب التنفيذي وعرضها على الدورة (44) للمجلس، تمهيداً لرفعها إلى القمة العربية وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.

وتغتتم الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار.

صورة إلى: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

البند الثاني:

القمة الإقليمية التمهيدية للقمة العالمية 2025

(عمان 13 - 14 نوفمبر 2024)

مذكرة شارحة

بشأن: القمة الإقليمية التمهيدية للقمة العالمية 2025

(عمان: 13 - 14 نوفمبر 2024)

عرض الموضوع:

- تنفيذًا لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتقديم الدعم اللازم للمملكة الأردنية الهاشمية في إطار إعداد وتحضير للقمة العالمية للإعاقة 2025، ولأسيما فيما يتعلق بعقد اجتماعات العربية التحضيرية للقمة، وفقا للإجراءات التي يتم تحضيرها لمشاركات الإقليمية المختلفة في هذه القمة.
- وفي ضوء التحضيرات الجارية للقمة العالمية حول الإعاقة لعام 2025، وهي قمة مشتركة تنظمها حكومتي ألمانيا والأردن والتحالف الدولي للإعاقة IDA، يسبقها القمة الإقليمية التمهيدية التي ستستضيفها المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة 13 - 14 نوفمبر 2024، حيث تهدف إلى تحفيز التعاون الدولي والتركيز على تحديد الاحتياجات والأولويات الإقليمية المحددة للتنمية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، لتكون ضمن أجندة القمة، من خلال وضع تصور تفصيلي حول ما يجب عرضه وطرحه من الموضوع أو المحور، لتخرج بتصور حول آلية مساعدة الحكومات لتقديم التزامات واقعية وفعالة، وتصور بالالتزامات الإقليمية المشتركة وأخرى بالالتزامات الحكومية الوطنية وثالثة بالالتزامات الخاصة بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ورابعة بالالتزامات الخاصة بالمنظمات والهيئات الدولية.
- بناء على ما تقدم، وجهت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، التعميم رقم (08/1/5/366/24) بتاريخ 2024/5/20، إلى مندوبيات الدول الأعضاء، بشأن التحضيرات الجارية للقمة العالمية للإعاقة المقررة عقدها يومي 2 و3 أبريل 2025، مرفق بها ورقة معلومات عن القمة الإقليمية التمهيدية المقرر عقدها خلال الفترة من 13 إلى 14 نوفمبر 2024 في المملكة الأردنية الهاشمية، وأيضا موافاة الأمانة

العامة بالتزامات والمساهمات المحددة التي ستقدمها الدول الأعضاء في هذا الصدد، وذلك في أقرب وقت ممكن لتضمينها في الوثائق النهائية للقمة الإقليمية التمهيدية المشار إليها، لتقديمها في القمة العالمية حول الإعاقة لعام 2025.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المكتب التنفيذي الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.



الإمارة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع

الرقم: 24-2-642-5-1-08

التاريخ: 2024-8-25

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة.

وتتشرف أن تشير إلى مذكرتها السابقة رقم (08/1/5/539/24) بتاريخ 2024/7/15، بشأن تنظيم القمة الإقليمية التمهيدية يومي 13 و 14 نوفمبر 2024، في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك في إطار الإعداد والتحضير للقمة العالمية للإعاقة 2025، برئاسة مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وطلب الالتزامات والمساهمات المقترح أن تقدمها حكومتكم الموقرة في هذا الشأن.

تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة، تفضلها بموافاة وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية في حكومتكم الموقرة، والجهات المعنية الأخرى، للتفضل بالنظر في ترشيح من تراه مناسباً للمشاركة في أعمال هذه القمة يومي 13 و 14 نوفمبر 2024، في المملكة الأردنية الهاشمية، (فندق الشيراتون)، مع التأكيد على موافاة الأمانة الفنية للالتزامات ومساهمات حكومتكم الموقرة المقترح تقديمها للقمة المشار إليها.

وتغتتم الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار.

صورة إلى: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).



الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الرقم: 08/115/539/24
التاريخ: 15-7-2024

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة، (جميع المندوبيات)

نتشرف أن تشير إلى قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب السابقة، بشأن الإعداد والتحضير للقمّة العالمية للإعاقة لعام 2025، برئاسة مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والتي تضمنت التأكيد على دعم جهود المملكة الأردنية الهاشمية للإعداد لهذه القمة.

وإذ ترفق الأمانة العامة ورقة معلومات حول القمة المشار إليها، نتشرف بالإفادة بأنه سوف يتم تنظيم القمة الإقليمية التمهيدية، في الفترة من 13 إلى 14 نوفمبر / تشرين الثاني 2024، في المملكة الأردنية الهاشمية، بهدف تحفيز التعاون الدولي والتركيز على الاحتياجات والأولويات الإقليمية المحددة للتنمية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك وفقاً لما هو متبع في القمم السابقة، حيث تقدم حكومات الدول التزامات حول زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقوقهم، وتتضمن تلك التزامات تعهدات سياسية أو مالية تقدمها الحكومات في هذا الإطار.

تغدو الأمانة العامة ممتنة إلى المندوبية الدائمة الموقرة، تفضلها بإحالة هذه المذكرة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية أو ما في حكمها، والجهات الأخرى المعنية في حكومتكم الموقرة، للتفضل بالنظر واتخاذ ما يلزم نحو موافقتنا بالتزامات والمساهمات المقترحة أن تقدمها حكومتكم الموقرة في هذا الصدد، وذلك في أقرب وقت ممكن لتضمينها في الوثائق النهائية للقمّة الإقليمية التمهيدية المشار إليها، تمهيداً لتقديمها في القمة العالمية حول الإعاقة لعام 2025، وذلك على الإيميلات التالية:

nasteha.abdi@las.int,

ahmed.haddad@las.int

socialdev.dept@las.int

وتعنتم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الدائمة الموقرة عن فائق تقديرها. (مما لا يخفى)

صورة إلى:

- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

T.N

- 15 -

N.A

ورقة معلومات

حول

القمة العالمية للإعاقة 2025

2-3 نيسان / أبريل 2025

برلين، ألمانيا

خلفية

ما هي القمة العالمية للإعاقة؟

تعتبر القمة العالمية للإعاقة آلية دولية أنشئت في عام 2017 نتيجة محادثة بين عدة حكومات والتحالف الدولي للإعاقة، وتسعى القمة العالمية للإعاقة إلى حشد الجهود العالمية لمعالجة مسألة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم، وتوفير آلية ملموسة لجمع التزامات جديدة وطموحة وواسعة الانتشار، وهي التزامات بالغة الأهمية لتحقيق تغيير حقيقي للأشخاص ذوي الإعاقة.

1. القمة العالمية الأولى حول الإعاقة 2018:

عقدت القمة العالمية الأولى في لندن عام 2018، واعتبرت حدثاً تاريخياً لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، شاركت في استضافتها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة وحكومة كينيا والتحالف الدولي للإعاقة.

2. القمة العالمية الثانية للإعاقة 2022:

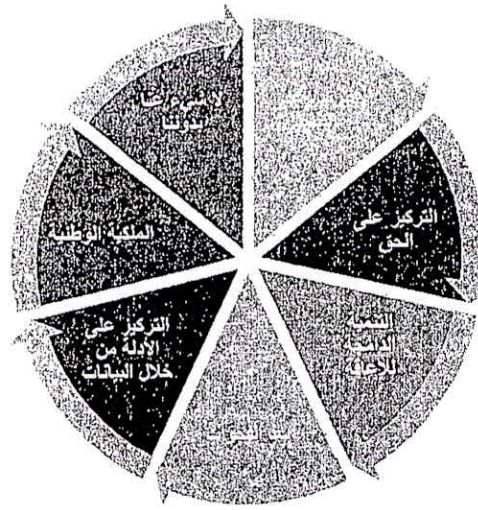
شاركت حكومة النرويج وحكومة غانا والتحالف الدولي للإعاقة في استضافة القمة العالمية الثانية للإعاقة يومي 16 و 17 فبراير 2022 عبر تقنية الاتصال المرئي، بسبب جائحة كوفيد 19.

3. القمة العالمية للإعاقة 2025 برعاية مشتركة تنظمها حكومتى ألمانيا والأردن، والتحالف الدولي للإعاقة (IDA) والمقرر عقدها في الفترة 2-3 نيسان / أبريل 2025، في برلين، ألمانيا. بحضور رؤساء الدول وقادة الحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية.

- الهدف الرئيسي من القمة العالمية للإعاقة، تتمثل في زيادة التزام قادة العالم بالتنمية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة. خاصة وان ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزال يشكل أولوية في معظم بلدان العالم ويعاني من نقص التمويل إلى حد كبير. لقد حان الوقت للتغيير، وذلك من منظور حقوقي، انطلاقاً من أنه هو حق متأصل من حقوق الإنسان - وهو واجب ومؤشر على تحضر المنظمات والمجتمعات الحديثة. إن الهيكلية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة تفيد المجتمعات ككل وتدعمها.

- انطلاقاً مما تقدم، تهدف القمة العالمية للإعاقة إلى حشد الجهود العالمية لتحقيق دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. فالقمة تجمع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة رفيعي المستوى، للمشاركة في مناقشة التقدم المحرز في دمج الإعاقة: الحكومات، والمنظمات الدولية متعددة الأطراف، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات.
- توفر القمة العالمية للإعاقة آلية للالتزامات التي تعزز الاستثمارات في الموارد المالية والبشرية لدعم التنمية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة والعمل الإنساني. وسيتم عرض ممارسات فضلى، بالإضافة إلى الممارسات الجيدة والأدلة من جميع أنحاء العالم، أمام جمهور عالمي في برلين من أجل إلهام التغيير. طوال عام 2024، وسيتم تحفيز أصحاب المصلحة لتقديم الالتزامات، أي التعهدات السياسية و/أو المالية تجاه دمج الأشخاص ذوي الإعاقة.

يمكن تلخيص المبادئ الأساسية للقمة في:



وفي هذا الإطار يسبق القمة مشاورات إقليمية لتحديد المواقع من القضايا المطروحة لمناقشتها خلال القمة العالمية للإعاقة القادمة.

القمة الإقليمية التمهيدية:

كجزء من الأنشطة المؤدية إلى القمة العالمية للإعاقة في أبريل /نيسان 2025، ستستضيف المملكة الأردنية الهاشمية قمة إقليمية تمهيدية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى أفريقيا وآسيا. وستستهدف القمة

الإقليمية التمهيديّة، المقرر عقدها في الفترة من 13 إلى 14 نوفمبر / تشرين الثاني 2024، المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد ذوي الإعاقة وأسرهم. وتهدف إلى تحفيز التعاون الدولي والتركيز على الاحتياجات والأولويات الإقليمية المحددة التي ستؤدي في النهاية إلى التزامات وذلك في المناطق التالية:

- الدول العربية
- أفريقيا
- دول مختارة من أمريكا اللاتينية
- دول مختارة في آسيا
- أستراليا ونيوزيلندا

وعلى وجه التحديد، ستقوم القمة الإقليمية التمهيديّة بما يلي:

- إشراك أصحاب المصلحة في الاستعدادات الجارية للقمة العالمية للإعاقة 2025.
- التحقق من المواضيع التي حددتها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة خلال عملية التشاور التي أجريت معهم.
- المساعدة في تحديد الدور الرئيسي للقمة العالمية للإعاقة ونتائجها، خاصة فيما يتعلق بالدعوة لتنفيذ الالتزامات التي ستقدمها الحكومات والضغط على الحكومات لتقديم التزامات قوية وفعالة.
- نشر المعلومات حول القمة العالمية للإعاقة 2025، لتكون بمثابة الناطق بلسان منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

للمزيد من المعلومات حول القمة يرجى الاطلاع على موقع القمة <https://www.globaldisabilitysummit.org/>

البند الثالث:

تقديم الدعم للتصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة

مذكرة شارحة

بشأن: تقديم الدعم للتصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة

عرض الموضوع:

1- أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب قراره رقم [ق 1007، (د.ع 43)، 2023/12/20]

بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي نص في الفقرة رقم (1) من ثالثاً على:

"الإشادة بجهود وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر بالتنسيق مع الأمانة الفنية للمجلس، وفريق العمل المشكل من الوزارات والجهات المعنية بدولة قطر، وفريق خبراء الأمانة العامة (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس) لإعداد التصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، وبوصفه أول تصنيف للإعاقة في الدول العربية بناء على التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي أقرته القمة العربية بموجب القرار رقم [ق 846، د.ع (32)، 2023/5/19]، ضمن العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032 ووفقاً للمعايير الدولية".

2- في إطار تنفيذ قرار المجلس المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/154) بتاريخ 2024/2/21 إلى المندوبية الدائمة لدولة قطر مرفق بها رسالة موجهة إلى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة في دولة قطر، تتضمن الإشادة بما تم بذله من جهود وزارة التنمية والأسرة لإعداد التصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، ومبادرة تحديث ورقمنة القاموس الإشاري العربي للصم.

3- تلقى القطاع الاجتماعي - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) المذكرة رقم (2024/0058427/5) بتاريخ 2024/6/3 من المندوبية الدائمة لدولة قطر مرفق بها خطاب معالي السيدة الوزيرة مريم المسند - وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة تفيد فيه بعزم دولة قطر البدء في عملية تنفيذ التصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تجهيز اللجان الوطنية ذات الصلة، وطلبت تقديم الدعم لعملية التنفيذ.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المكتب التنفيذي الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.



الرقم: 08/115/154/34
التاريخ: 21-2-2024

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة لدولة قطر.

وتتشرف أن ترفق الخطاب الموجه إلى معالي الأستاذة / مريم بنت علي بن ناصر المسند- وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر، من معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، بشأن تنفيذ قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [1007 (د.ع 43)، بتاريخ 20/12/2023]، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030.

تغدو الأمانة العامة ممتنة إلى المندوبية الدائمة الموقرة، تفضلها بتأمين وصول الخطاب المرفق إلى وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة للتفضل بالعرض على معالي الوزيرة، للتفضل بالاطلاع والتوجيه بما تراه مناسباً.

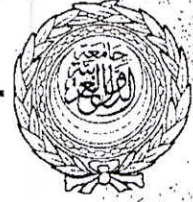
وتغتتم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الدائمة الموقرة عن فائق تقديرها،

صورة إلى:

- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

T.N

N.A



الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الرقم 08/115/154
التاريخ 21-2-2024

معالي الأستاذة / مريم بنت علي بن ناصر المسند
وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر

تحية طيبة وبعد،،

أشرف بالإشارة إلى قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [1007(د.ع 43)، بتاريخ 20/12/2023]، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، الذي تضمن الإشادة بجهود وزارتك الموقرة بالتنسيق مع الأمانة الفنية للمجلس، وفريق العمل المشكل من الوزارات والجهات المعنية بدولة قطر، وفريق خبراء الأمانة العامة، وإدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، على جهودهم لإعداد "التصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة"، بوصفه أول تصنيف للإعاقة في الدول العربية، بناء على التصنيف العربي الذي أقرته القمة العربية رقم [ق 846، د.ع (32)، 19/5/2023]، ضمن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032، وفقاً للمعايير الدولية، كما وجه الشكر لوزارتكم الموقرة على مبادرتها لتحديث ورقمنة القاموس الاشاري العربي للصم.

وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرة الخامسة من القرار التي طلبت من الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، بعد مراجعة القاموس الاشاري العربي للصم المرقمن بالتنسيق مع وزارتك الموقرة، تعميمه على الدول الأعضاء، أود الإفادة بأنه جاري تعميم القاموس على الدول الأعضاء، وذلك تمهيداً لتنظيم دورات تدريبية على كيفية استخدامه، بالتنسيق مع وزارتك الموقرة بصفتها صاحبة المبادرة، وذلك وفقاً لنص القرار المشار إليه.



وفي إطار تنفيذ الفقرة العاملة رقم (4) من ثامناً من القرار المشار إليه، بشأن تقارير الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تضمنت "إعداد التقرير العربي الأول حول الأشخاص ذوي الإعاقة"، فيرجى تفضل معاليكم بالنظر وتوجيه بما ترونه مناسباً نحو موافاتنا بنقاط اتصال فنية متخصصة للمساهمة في كتابة التقرير المشار إليه.

فيما يخص الفقرة السادسة من القرار المشار إليه، بشأن التحضير لمؤتمري القمة العالمية للإعاقة الثالثة 2025، والرابعة 2028، التي تضمنت تكليف إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس، بمواصلة دعم جهود دولة قطر، لتنظيم الفعاليات واللقاءات ذات الصلة لتحضير القمة، قد ترون موافاتنا بنقاط اتصال من وزارتك الموقرة بالتنسيق مع الجهات المعنية، تمهيداً لعقد الاجتماعات التحضيرية بمشاركة كافة الأطراف المعنية.

راجية تفضل معاليكم بالتوجيه بما ترونه مناسباً نحو تنفيذ هذه القرارات الهامة وموافاتنا بما سيتم اتخاذه في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

السفيرة د. هيفاء أبو غزالة

الأمين أنعام المسعود

رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

صورة إلى:

- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى
جامعة الدول العربية في القاهرة
The Permanent Representative of The
State of Qatar to the Arab League in Cairo

دولة قطر
State of Qatar



07787

4 JUN 2024



2024/0058427/5

سفارة دولة قطر / القاهرة



التاريخ: 1445/11/26 هـ

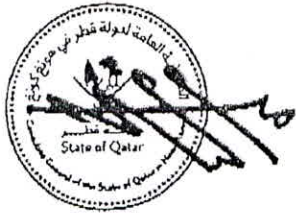
الموافق: 2024/06/03 م

تهدي المنذوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول
العربية الموقرة (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية السياسية والاجتماعية)

وبسرها أن تشير إلى مذكرة الأمانة العامة الموقرة رقم (5/154) بتاريخ: 2024/2/21، المرفق بها الرسالة
الموجهة إلى سعادة السيدة/ مريم بنت علي بن ناصر المسند - وزير التنمية الاجتماعية والأسرة من سعادة
السفيرة/د. هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد رئيس قطاع التنمية الاجتماعية، المتضمنة الإشادة بجهود
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة على ما تم بذله لإعداد "التصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة"،
ومبادرة "تحديث ورقمنة الإشاري العربي للصم".

تود المنذوبية أن ترفق طيه الرسالة الموجهة من سعادة السيدة/ مريم بنت علي بن ناصر المسند - وزير التنمية
الاجتماعية والأسرة إلى سعادة السفيرة/د. هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد رئيس قطاع التنمية الاجتماعية،
بشأن العرض على الدورة القادمة للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر عقدها خلال
شهر أكتوبر 2024، بتقديم الدعم المطلوب لبدء مراحل تنفيذ التصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة.

وتنتهز المنذوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة
الدول العربية الموقرة (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) عن فائق احترامها
وتقديرها،،



مكتب الوزير
Minister's Office

شريعة وطن
Ministry of Social Development and Family
State of Qatar

الأسرة

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
Ministry of Social Development and Family
State of Qatar



التاريخ: 1445/11/22 هـ



2024/0047853/1

إدارة الشؤون السربية

المحترمة

معالي السفيرة / د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع التنمية الاجتماعية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرجو أن تصل رسالتي هذه ومعاليكم ناعم بموقور الصحة والعافية.

بالإشارة إلى قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ذات الصلة بقيام دولة قطر بإعداد التصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، أود الإفادة أنه جاري البدء في العملية التنفيذية للتصنيف على واقع الأرض، حيث تم تجهيز اللجان الوطنية ذات الصلة.

بناءً على ما تقدم نرجو تفضيلكم بالعرض على الدورة القادمة للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر عقدها خلال شهر أكتوبر القادم، بتقديم الدعم المطلوب لبدء مراحل تنفيذ التصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،

مريم بنت علي بن ناصر المسند

وزير التنمية الاجتماعية والأسرة

الاسم: /

إدارة التعاون الدولي



البند الرابع:

**معايير الترشح لرئاسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب، ومهام رئاسة المكتب**

مذكرة شارحة

بشأن: معايير الترشح لرئاسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومهام رئاسة المكتب

عرض الموضوع:

- تنص المادة (10) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على:
 - أ- يُشكل المكتب التنفيذي من سبعة وزراء أو من ينوب عنهم عند تعذر حضورهم:
 - 1- ستة وزراء تكون عضويتهم في المكتب التنفيذي لمدة سنتين تبدأ من تاريخ تمتعهم بالعضوية، ويتم اختيارهم حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء.
 - 2- وزير الشؤون الاجتماعية في دولة مقر المجلس عضواً دائماً.
 - ب- ينتخب المكتب التنفيذي من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس لمدة سنتين في أول اجتماع له، ويتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس في حال غيابه.
- تنص المادة (11) من النظام الأساسي على "يختص المكتب التنفيذي بالمهام التالية:
 - أ- إعداد مشروع الخطة السنوية ومشروع الميزانية اللازمة لتمويلها.
 - ب- تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس.
 - ج- إعداد مشروع جدول أعمال المجلس.
 - د- تقديم تقرير سنوي عن نشاط المكتب إلى المجلس.
 - هـ- اتخاذ ما يراه لازماً من إجراءات ضرورية للإغاثة عند وقوع كوارث ونكبات تتطلب تدخلاً سريعاً للإسهام في مثل هذه الإغاثة.
 - و- القيام بالمهام الأخرى التي تقتضيها أعمال المجلس.
- تنص المادة (4) من الباب الثاني مجلس إدارة الصندوق من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي على:

يكون المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب هو مجلس إدارة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي.

▪ ووفقاً للمواد المشار إليها أعلاه تتمثل مهام رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ويقوم نائب رئيس المكتب التنفيذي، بنفس المهام حال تعذره بالقيام بها، وعلى النحو التالي:

- 1- ترأس الاجتماعات الدورية والطارئة للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- 2- متابعة تنفيذ قرارات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع الأمانة الفنية للمجلس.
- 3- يقوم بالتنسيق مع رئاسة الدورة العادية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وبالتنسيق مع الأمانة الفنية للمجلس، ومن خلال تواصل شخصي ومباشر مع الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بما يلي:

- المشاركة في اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومتابعة تنفيذ قراراته.
- المشاركة في الفعاليات رفيعة المستوى التي ينظمها المجلس الوزاري وتمثيله في المحافل الدولية، وذلك بالتنسيق مع رئاسة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- الدعوة لعقد اجتماع طارئ للمكتب التنفيذي في حال وجود ضرورة لذلك.
- القيام بمهام رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، بصفته رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بما في ذلك متابعة مالية الصندوق العربي للعمل الاجتماعي وقدرته على الوفاء بالتزاماته، ومن خلال مصادر تمويل الصندوق الواردة في المادة (11) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي ويشمل ذلك مساهمات الدول العربية حسب نسب أنصبتها في موازنة جامعة الدول العربية، عوائد الاستثمارات، والهبات والتبرعات التي يقرر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب قبولها.
- القيام بأي مهام أخرى تقتضيها أعمال المجلس.

4- بناء على ما تقدم، يقترح أن تكون معايير الترشح لرئاسة المكتب التنفيذي كما يلي:

- أن تكون الدولة المرشح منها الوزير ملتزمة بسداد حصتها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، ولا يوجد عليها أي متأخرات قبل الصندوق.
- إعطاء الحيز الزمني المناسب للتواصل مع الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس).

5- يقترح أن تكون مهام رئاسة المكتب التنفيذي كما يلي:

- المشاركة في اللجان والفاعليات التي يكون رئيس المكتب التنفيذي عضو فيها.
- ترأس بعض الفاعليات في ضوء مهام رئاسة المكتب التنفيذي.
- ترأس أعمال دورات المكتب التنفيذي.
- التواصل مع الدول الأعضاء لضمان سداد حصصها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي.
- مخاطبة الدول الأعضاء لتأكيد مشاركتها في الفاعليات الدولية والأممية المتخصصة.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المكتب التنفيذي المقرر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الخامس:

الحدث رفيع المستوى حول الأسر المنتجة وريادة الأعمال على هامش أعمال الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

مذكرة شارحة

بشأن: الحدث رفيع المستوى حول الأسر المنتجة وريادة الأعمال على هامش أعمال الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

عرض الموضوع:

- تلقى قطاع الشؤون الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، مذكرة رقم (ص / م ب ق / 1113/24/4/12) بتاريخ 2024/8/28، من المندوبية الدائمة لمملكة البحرين، تطلب فيها عرض موضوع "تحقيق التمكين الاقتصادي من خلال مشاريع الأسر المنتجة"، على مشروع جدول أعمال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهيداً لرفعه إلى الدورة (44) للمجلس.
- أوضحت المذكرة أن مشاريع الأسر المنتجة من أهم الأدوات لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والأسرة، خاصة في المجتمعات العربية، فهي تساهم في زيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، موضحة أهمية مشاريع الأسر المنتجة وهي التمكين الاقتصادي للمرأة، زيادة الدخل الأسري، التنمية المستدامة، والتكامل مع الاقتصاد الوطني، مشيرة إلى العوامل التي تساهم في نجاح مشاريع الأسر المنتجة، وهي التدريب والتأهيل، التمويل، التسويق، البنية التحتية، التعاون التكامل بين الأسر المنتجة وبين المؤسسات الحكومية والخاصة.
- أشارت المذكرة إلى التحديات التي تواجه الأسر المنتجة العربية، والتي تعيق نموها وتطورها رقم أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة وتمكين المرأة اقتصادياً، وهي تحديات هيكلية مثل قلة التمويل، وعدم كفاية البنية التحتية، وقلة التدريب والتأهيل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وتحديات بيئية مثل التغيرات المناخية، ونقص الموارد الطبيعية، وتحديات اجتماعية مثل العادات والتقاليد التي تواجه المرأة في بعض المجتمعات العربية صعوبة في المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وقلة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى تحديات أخرى مثل غياب التنظيم المؤسسي، والبيروقراطية.
- كما أشارت المذكرة إلى عدد من المقترحات لتطوير مشاريع الأسر المنتجة، مثل إنشاء صندوق لدعم الأسر المنتجة، تطوير السياسات الحكومية، توفير برامج تدريبية مختلفة، إنشاء أسواق خاصة بالأسر المنتجة، تشجيع التعاون مع القطاع الخاص، تطوير التكنولوجيا المستخدمة في التسويق والتوزيع، تسهيل الإجراءات الإدارية والدعم اللوجستي، كما أوضحت دور مؤسسات المجتمع المدني

في دعم الأسر المنتجة، من خلال تقديم الاستشارات والتوجيه للأسر المنتجة، تنظيم برامج التدريب ، بناء القدرات، توفير التمويل الصغير، التوعية بأهمية المشاريع الصغيرة.

- استعرضت المذكورة، التجربة البحرينية لدعم وتمكين الأسر المنتجة، التي تهدف إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر البحرينية من ذوي الدخل المحدود، وأن مشاريع الأسر المنتجة تعد من أهم الأمور التي تسعى مملكة البحرين لدعمها وذلك بهدف: تمكين الأسر المنتجة البحرينية وتعزيز دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي، تحول الأسر التقليدية إلى أسر منتجة قادرة على انتاج سلع وخدمات متنوعة، التنفيذ والمساندة حيث يتم تنفيذ المشروع في مملكة البحرين بين وزارة التنمية الاجتماعية والجهات الحكومية والخاصة، وتقدم الحكومة البحرينية الدعم التدريبي والفني والمالي للأسر المشاركة في المشروع، وذلك من خلال القروض التمويلية الميسرة وكذلك البرامج التدريبية للأسر المشاركة في المعارف والمهارات اللازمة في إدارة المشاريع والتسويق والريادة، وأيضا تسويق المنتجات عن طريق توفير قنوات التوزيع المناسبة، وفتح منافذ تسويقية لها ابرزها مجمع العاصمة لمنتجات الأيدي البحرينية ونقطة بيع السوق الحرة بمطار البحرين الدولي، بالإضافة إلى توفير وحدات إنتاجية مجهزة بأعلى مستوى وبأحدث الأجهزة والمعدات التي تسهل عملية إنتاج المنتجات لهذه الأسر مثل (مركز مبارك كانو الاجتماعي الشامل والذي يحتوي على 11 وحدة إنتاجية للمواد الغذائية لإنتاج المخللات والبهارات والشوكولا و 5 ورش إنتاجية كوحدة الخياطة وصالون التجميل وورشة الزراعة والخزف ووحدة التصوير والمونتاج)، وإن مجالات الأنشطة هي الحرف اليدوية والأطعمة التقليدية، الخياطة والتطريز، الزراعة المنزلية، وغيرها (22 نشاط إنتاجي)، مشيرة إلى النتائج والأثار المترتبة على المشروع الذي ساهم في زيادة دخل الأسر المشاركة وتمكينهن اقتصاديا واجتماعياً، والذي عزز دور المرأة في المجتمع البحريني وسمح لها المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وساعد أيضا على الحفاظ على التراث والهوية البحرينية عبر تشجيع الحرف والصناعات التقليدية.

- كما أوضحت المذكورة الجوائز التشجيعية للأسر المنتجة، والتي تعد حافز قويا للتميز والإبداع لهذه الأسر لتقديم أفضل ما لديها من منتجات وخدمات، وأن هذه الجوائز تلعب دوراً حيوياً في تعزيز روح المنافسة، ورفع مستوى الوعي، وتشجيع الابتكار، وتوفير فرص التسويق، وأن هذه الجوائز تتنوع في جوائز نقدية، وجوائز عينية، وجوائز معنوية، فرص التدريب، وأن أهم معايير اختيار الفائزين هي جودة المنتج أو الخدمة، الأثر الاقتصادي، الابتكار، الاستدامة، الأثر الاجتماعي.

- كما استعرضت المذكورة دور جائزة الأميرة سبيكة لتشجيع الأسر المنتجة العربية، والتي تلعب دوراً حاسماً في دعم وتمكين الأسر المنتجة في الوطن العربي، هذه الجائزة التي تحمل اسم صاحبة

السمو الملكي الأميرة سبيكة، التي تركز جهودها لتعزيز دور المرأة في المجتمع وتشجيع المبادرات الاقتصادية المستدامة، موضحة أهمية الجائزة ودورها التقدير والتشجيع، رفع المستوى، نشر الوعي، بناء الشبكات، توفير الدعم المالي والفني، تعزيز مكانة المرأة، موضحة أيضاً آليات عمل الجائزة، وهي المعايير والتي تعتمدها الجائزة لتقييم المشاركات وتشمل جودة الإنتاج، والابتكار والأثر الاقتصادي والاجتماعي والاستدامة، والتقييم، والتكريم، وأن الأثر الإيجابي لهذه الجائزة هو النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة.

- في ختام المذكرة أوضحت أن مشاريع الأسر المنتجة تعتبر أداة فعالية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، ولكنها تحتاج إلى دعم حكومي وخاص لتجاوز التحديات التي تواجهها، من خلال توفير التمويل والتدريب والتسويق يمكن لهذه المشاريع أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية.

- بناء على ما تقدم جاءت مبادرة وزارة الشؤون الاجتماعية في مملكة البحرين بتنظيم حدث رفيع الحدث رفيع المستوى حول الأسر المنتجة وريادة الأعمال، على هامش أعمال الدورة (44) للمجلس، المقرر عقدها بمملكة البحرين، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مكتب البحرين (اليونيدو)، بما يشكل دعماً من معالي وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والأمم المتحدة للأسر المنتجة وبما يساهم في تنفيذ التوصيات والمقترحات الهامة التي أصدرها المجلس في هذا الخصوص.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المكتب التنفيذي الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.

البند السادس:

**دور أطراف الإنتاج الثلاث في مواجهة آثار التغيرات
المناخية على صحة وسلامة العمال**

مذكرة شارحة

بشأن: دور أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة آثار

التغيرات المناخية على صحة وسلامة العمال

عرض الموضوع:

- تلقى قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المذكرة رقم (2024/796) بتاريخ 2024/8/5، من المندوبية الدائمة الموقرة، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تطلب فيها عرض الموضوع على أعمال الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر عقدها يوم 1 أكتوبر 2024.

- أوضحت المذكرة أن مسألة تغير المناخ في العالم تطرح تحديات كبيرة أمام التنمية المستدامة، وهذا من شأنه أن يخل تداعيات جسمية على النمو الاقتصادي العالمي، وعلى صحة العمال والصحة العامة وسبل العيش، حيث تواجه مسألة تحقيق التنمية المستدامة العديد من التحديات وفي مقدمتها التغيرات المناخية، وأن التركيز على التغيرات المناخية يرجع سببه إلى نتائج العديد من الدراسات التي أثبتت أن جزء كبير من هذه التغيرات جاء نتيجة النشاط البشري، ولم يعد ينحصر في الطبيعة كما كان، ومن جانب آخر يمكن أن يصبح الانتقال إلى اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً، ومنخفضة الكربون، محركاً قوياً من أجل خلق فرص العمل والارتقاء بالمهارات وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر، مما يتيح المجال أمام النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في إطار التكيف مع هذه المتغيرات.

- كما أوضحت المذكرة أنه حسب تقارير منظمة العمل الدولية، فقد أثبتت الأزمة الصحية الأخيرة التي عاشها العالم جراء تفشي جائحة كوفيد 19، العلاقات المتعددة للصحة العامة بالبيئة، وأكدت أن المجتمعات الصحية والاقتصادات المنتجة تعتمد على بيئة صحية وآمنة، علاوة على ذلك، أدت التدابير الاحترازية لاسيما الحجر الصحي وغلق العديد من المؤسسات والمصانع وتوقف آلات الإنتاج، التي تم اتخاذها لمجابهة هذه الأزمة الصحية أدت إلى انخفاض كبير ولكن مؤقت في العوامل التي تسبب في تلوث الهواء وانبعاثات الغازات الدفينة في جميع أنحاء العالم، ومع استئناف عجلة الاقتصاد وآلات الإنتاج، أصبح الزامياً على كل الدول التفكير في اتخاذ التدابير

العملية الناجمة من أجل إعادة بناء اقتصادات أكثر اخضراراً من خلال تطوير سياسات عامة وخاصة تهدف إلى معالجة أزمة تغيير المناخ الحالية بشكل تدريجي وتعزيز الانتقال إلى اقتصاد اخضر.

- أشارت المذكرة إن مسألة التغيرات المناخية وأثارها على اقتصادات العالم وعالم الشغل بصفة خاصة كانت محل العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات دولية لاسيما منظمة العمل الدولية، وأنه خلال الدورة 340 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، التي عقدت في جنيف أكتوبر 2020، تم مناقشة البند المتعلق بـ "دور منظمة العمل الدولية في معالجة موضوع تغير المناخ وتحقيق انتقال عادل للجميع"، حيث أشارت الوثيقة أنه خلال الحوار الاجتماعي ستتاح للحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل فرصة رئيسية للتوصل إلى توافق قوي في الآراء والحصول على دعم واسع النطاق لتحقيق انتعاش مستدام يعزز العمل اللائق ومنشآت وأماكن عمل مستدام وقادرة على الصمود واستدامة بيئية، وأنه يمكن لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل أن تنشئ لجانا بيئية على المستوى القطاعي أو على مستوى المنشأة والاندماج في حوار بشأن الأبعاد البيئية للتعافي وكذلك بشأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها مثل السلامة والصحة المهنية والأجور ووقت العمل والإنتاجية.

- واستعرضت المذكرة أهم النقاط التي تضمنها القرار الصادر عن الدورة 340 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، الذي يهدف إلى تشجيع المزيد من المناقشة والمعرفة والفهم فيما يتعلق بتداعيات تغير المناخ على عالم العمل، والدفع بتطبيق المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئية للجميع، مع التركيز على مساعدة الحكومات والمنظمات النقابية في وضع السياسات عن طريق الحوار الاجتماعي بهدف تنفيذ التزاماتها المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف، كما نص مشروع القرار على "تشجيع التعاون بين منظمة العمل الدولية والمؤسسات الدولية المعنية في التصدي لتغير المناخ والمسائل البيئية الرئيسية المعنية على غرار التصحر وخسارة التنوع البيولوجي، بهدف الدفع قدماً نحو تحقيق العمل اللائق والانتقال العادل للجميع.

- وجهت الأمانة الفنية المذكرة رقم (08/1/5/605/24) بتاريخ 2024/8/7، إلى المندوبية الموقرة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تفيد فيها أن الموضوع يأتي ضمن اختصاص منظمة العمل العربية، وذلك بما يتماشى مع التشكيل الثلاثي للمنظمة حيث أنها مشكلة من أصحاب الأعمال والعمال والحكومات (أطراف الإنتاج الثلاثة)، وبما يتماشى مع أهدافها واختصاصاتها.

- تلقت الأمانة الفنية المذكرة رقم (833) بتاريخ 2024/8/12، من المندوبية الدائمة الموقرة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تطلب فيها عرض الموضوع المشار إليه على المكتب التنفيذي للنظر في مسألة الاختصاص.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المكتب التنفيذي الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Affaires Etrangères
et de la Communauté Nationale à l'Etranger
Ambassade d'Algérie au Caire

وزارة الشؤون الخارجية
والجالية الوطنية بالخارج
سفارة الجزائر بالقاهرة

القاهرة، في 2024/08/05

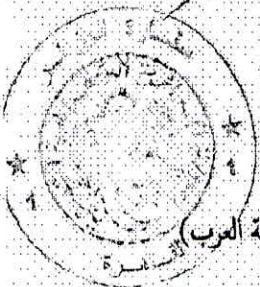
الرقم: 796/2024

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية-إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية-الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم 544 بتاريخ 2024/07/15 بشأن التحضير لانعقاد أعمال الدورة العادية (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال شهر أكتوبر 2024، تتشرف بإفادتها بأن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ترغب في إدراج الموضوعين الآتيين على مشروع جدول أعمال الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

- دور أطراف القطاع الثلاث في مواجهة آثار التغيرات المناخية على صحة وسلامة العمال
- الأنماط الجديدة للعمل في ظل التغيرات والتحولات الرقمية والتكنولوجية في عالم الشغل.

كما توافيها رفته، بالملفات الشارحة المتعلقة بالموضوعين المشار إليهما أعلاه.

تفتتح المندوبية الدائمة هذه الفرصة لتعرب مجدداً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية-الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) عن فائق احترامها وتقديرها.



الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

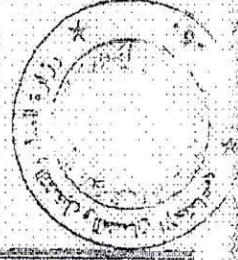
المرفقات : مذكرتين شارحتين (10) صفحات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

مساهمة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بخصوص المواضيع المقترحة
لإدراجها في جدول أعمال الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون
الاجتماعية لجامعة الدول العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
مديرية علاقات العمل



مذكرة توضيحية حول الموضوع الفني المقترح من طرف مديرية علاقات
العمل في إطار الإعداد والتحضير لجدول أعمال الدورة (80) للمكتب
التنفيذي لمجلس وزراء العرب

- عنوان الموضوع الفني:

دور أطراف الإنتاج الثلاث في مواجهة آثار التغيرات المناخية على صحة وسلامة
العمال.

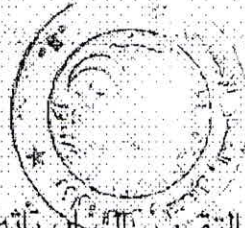
- مقدمة:

تطرح مسألة تغير المناخ في العالم تحديات كبيرة أمام التنمية المستدامة، وهذا ما من
شأنه أن يخلف تداعيات جسيمة على النمو الاقتصادي العالمي وكذا على صحة
العمال والصحة العمومية وسبل العيش.

حيث تواجه مسألة تحقيق التنمية المستدامة، العديد من التحديات التي برزت في
الأونة الأخيرة، وعلى رأسها ما يعرف بالتغيرات المناخية.

وتجدر الإشارة، أن التركيز على التغيرات المناخية، يرجع سببه، إلى نتائج العديد من
الدراسات التي أثبتت أن جزء كبير من هذه التغيرات بات نتيجة النشاط البشري. ولم
يعد ينحصر سببه في الطبيعة كما كان من قبل، حيث أصبحت هذه المسألة أحد
التحديات الرئيسية لتحقيق عملية التنمية المستدامة لما له من تداعيات على سوق
العمل وصحة وأمن العمال بصفة عامة، مما يستدعي إلى تحديد السياسات والحلول
اللازمة، سواء للتخفيف من التأثيرات المختلفة للتغيرات المناخية أو للتكيف معها.

ومن جهة أخرى، يمكن أن يصبح الانتقال إلى اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيثيا
ومنخفضة الكربون، محركا قويا من أجل خلق فرص العمل والإرتقاء بالمهارات
وتحقيق العدالة الاجتماعية و القضاء على الفقر. مما يتيح المجال أمام النمو
الاقتصادي والتنمية المستدامة في إطار التكيف مع هذه التغيرات المناخية.



2000

كما ينوه ذات التقرير، التي إن تأثير تغير المناخ على صحة العمال يتجاوز مجرد التعرض للحرارة المفرطة، حيث يخلق مزيجاً من المخاطر، مما يؤدي إلى مجموعة من الحالات الصحية الخطيرة، كما أن العديد من الحالات الصحية لدى العمال ترتبط بتغير المناخ، بما في ذلك السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي والاضطرابات التنفسية والخلل الكلوي والحالات الصحية العقلية.

دور أطراف الإنتاج الثلاث في مواجهة آثار التغيرات المناخية على صحة وسلامة

العمال:

إن مسألة التغيرات المناخية وآثارها على اقتصادات العالم وعالم الشغل بصفة خاصة كانت محل العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات دولية لاسيما منظمة العمل الدولية.

من هذا المنطلق، تم خلال الدورة 340 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية التي انعقدت بجنيف السويسرية شهر أكتوبر 2020 مناقشة البند المتعلق بـ: "دور منظمة العمل الدولية في معالجة موضوع تغير المناخ وتحقيق انتقال عادل للجميع".

حيث تشير الوثيقة إلى أنه ومن خلال الحوار الاجتماعي، ستتاح للحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل فرصة رئيسية للتوصل إلى توافق قوي في الآراء والحصول على دعم واسع النطاق لتحقيق انتعاش مستدام يعزز العمل اللائق ومنشآت وأماكن عمل مستدامة وقادرة على الصمود واستدامة بيئية.

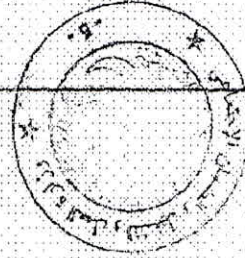
كما يمكن لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل أن تنشئ لجانا بيئية على المستوى القطاعي أو على مستوى المنشأة والأخراط في حوار بشأن الأبعاد البيئية للتعافي وكذلك بشأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، مثل السلامة والصحة المهنية والأجور ووقت العمل والإنتاجية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكنها تقديم المشورة بشأن استراتيجية التنقل المستدام في مكان العمل وتطوير أنشطة التدريب وتقليل المواد التي يمكن تطبيقها في مكان العمل للحد من التأثير البيئي وتحسين الإنتاجية وتقليل المخاطر على صحة

العمال

ومن هذا المنطلق، فإنه لا بد من وضع مقاربة بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بشأن الحاجة إلى نهج مستدام لإعادة بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر مرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية، قائما على انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مؤاتاة للبيئة.

وتحدر الإشارة في الأخير، إلى أن مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته 340 أعلاه، قد اعتمد مشروع قرار يرمي إلى تشجيع المزيد من المناقشة والمعرفة والفهم فيما يتعلق بتداعيات تغير المناخ على عالم العمل، و الدفع قدما بتطبيق المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا للجميع، مع التركيز على مساعدة الحكومات والمنظمات النقابية في وضع السياسات عن طريق الحوار الاجتماعي بهدف تنفيذ التزاماتها المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك، من خلال مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف. كما ينص مشروع القرار على تشجيع التعاون بين منظمة العمل الدولية والمؤسسات الدولية المعنية في التصدي لتغير المناخ والمسائل البيئية الرئيسية المعنية، على غرار التصحر وخسارة التنوع البيولوجي، بهدف الدفع قدما نحو تحقيق العمل اللائق والانتقال العادل للجميع.



العالم. كما تسببت هذه الجائحة في توقف بعض القطاعات نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة وتراجع في قطاعات أخرى كالبناء والأشغال العمومية.

كل هذه المعطيات جعلت من الأنظمة القانونية والتشريعية والمنظمات الدولية والإقليمية تلجأ إلى الإسراع في إيجاد أنماط جديدة بديلة لأنظمة العمل التقليدية وإدخال نظام العمل عن بعد، لمواجهة أي تحديات أو أزمات مهما كانت طبيعتها قد تؤثر على عالم الشغل.

ومن أهم مزايا هذا النمط من العمل يكمن في :

- خفض تكلفة النشاط والتشغيل،
- خلق المزيد من فرص العمل،
- تقليل الازدحام المروري (خفض أوقات التنقل)،
- نظام مناسب لقاطني المناطق الريفية والنائية.
- تخفيف إجراءات التشغيل وريح الوقت .

5 العمل المستقل:

وهو النمط الذي يسمح للعامل أن يقدم خدمة لصالح صاحب العمل في إطار تنفيذ مشروع أو أداء مهمة معينة.

وسيسمح هذا النمط لفئة واسعة من المجتمع من إدماجهم في سوق العمل بطريقة قانونية واستفادتهم من التغطية الاجتماعية لهم ولذوي حقوقهم والاستفادة من أداءات الضمان الاجتماعي، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى توسيع قاعدة الاشتراكات والتي بدورها ستؤثر إيجابيا على ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي وخلق مناصب شغل والقضاء على البطالة.



البند السابع:

**الأنماط الجديدة للعمل في ظل التغيرات والتحولات
الرقمية والتكنولوجيا في عالم الشغل**

مذكرة شارحة

بشأن: الأنماط الجديدة للعمل في ظل التغيرات والتحولات

الرقمية والتكنولوجيا في عالم الشغل

عرض الموضوع:

- تلقى قطاع الشؤون الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس، المذكرة رقم (2024/796) بتاريخ 2024/8/5، من المندوبية الدائمة الموقرة، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تطلب فيها عرض الموضوع على جدول أعمال الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر عقدها يوم 1 أكتوبر 2024.
- أوضحت المذكرة في مقدمتها أن مساهمة التطورات الحاصلة في عالم الشغل نتيجة التأثيرات العميقة للثورة الرقمية والتحديات التي فرضتها على أسواق العمل، إضافة إلى التداعيات جائحة كوفيد 19، تطلب التفكير بكل جدية في إدخال الأنماط للعمل ضمن الأطر التشريعية، والتنظيمية التي تحكم علاقات العمل في أي دولة، الأمر الذي يتطلب مساهمة هذه التغيرات من خلال تهيئة الأجهزة والمنظمات والهياكل والإدارية والمؤسسات والأنظمة التكنولوجية وكذا أنظمة البنية المعلوماتية، لتكون متطابقة مع الأنماط الجديدة للعمل لاسيما العمل عن بعد، لما لها من أهمية بالغة في نمط الحياة العادية.
- كما أوضحت المذكرة إن التحولات التي شهدها عالم الشغل القت بظلالها على سوق العمل، كما أحدثت التطورات التكنولوجية والرقمية وما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة، التي بدأت مع بداية الألفية الثالثة، تحولا غير مسبوق نتيجة الموجات المتسارعة للتطور التكنولوجي مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للعمل، وعلاقات عمل غير تقليدية بين العامل وصاحب العمل.
- أكدت المذكرة على أهمية إدخال أنماط جديدة للعمل ضمن الأنظمة التشريعية والقانونية، تسمح بإدماج فئات عديدة في عالم الشغل، لاسيما اللذين يشتغلون في القطاع الموازي وغير الرسمي، كما أنها ستسمح أيضا إدماج المرأة في الحياة المهنية وتحفيزها للدخول في عالم الشغل لاسيما بالنسبة للنساء صاحبات المشاريع والعمال الحرة، تسهيل شروط التشغيل والتوظيف التي تعرفها الأنماط الكلاسيكية ستسمح من تقليص شروط وإجراءات التوظيف، والحفاظ على مناصب العمل خاصة لدى الشركات التي تواجه صعوبات اقتصادية لاسيما جراء الأزمات الاقتصادية والصحية وعدم تسريح العمال، التقليل من تكاليف المستخدم والسماح بتوظيف أكبر عدد ممكن من العمل.

- استعرض المذكرة اهم الأنماط الجديدة التي يمكن إدخالها على علاقات العمل، وان الجزائر عبر نصوصها القانونية والتنظيمية التي تمتلكها أدرجت في منظومتها التشريعية سارية المفعول بعض أنماط العمل كالعمل بالتوقيت الجزئي، والعمل في المنزل، والعمل المؤقت (العمل بعقود العمل المحددة)، ومن جانب معايير العمل العربية فإن منظمة العمل العربية قامت بإعداد مشروع اتفاقية عمل عربية بشأن الأنماط الجديدة للعمل، تمت مناقشتها خلال الدورتين 49 و50 لمؤتمر العمل العربي، اللتان انعقدتا في مايو 2023، ومايو 2024، بالقاهرة وبغداد، مشيرة إلى الأنماط الجديدة التي جاءت في الاتفاقية، وهي العمل بالمنظمات الرقمية، العمل بالتوقيت الجزئي، نظام أوقات العمل المرنة، العمل عن بعد أو العمل من المنزل، العمل المستقل.
- وجهت الأمانة الفنية المذكرة رقم (08/1/5/605/24) بتاريخ 2024/8/7، إلى المندوبية الموقرة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تفيد فيها أن هذا الموضوع يأتي ضمن اختصاص منظمة العمل العربية، واقتрحت الأمانة العامة تفضل المندوبية الموقرة، بمخاطبة منظمة العمل العربية في هذا الخصوص.
- تلقت الأمانة الفنية المذكرة رقم (833) بتاريخ 2024/8/12، من المندوبية الدائمة الموقرة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تطلب فيها عرض الموضوعات المشار إليها على المكتب التنفيذي للنظر في مسألة الاختصاص.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المكتب التنفيذي الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

مديرية علاقات العمل



مذكرة توضيحية حول الموضوع الفني الثاني المقترح من طرف مديرية
علاقات العمل في إطار الإعداد والتحضير لجدول أعمال الدورة (80)
للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العرب

- عنوان الموضوع الفني:

الأنماط الجديدة للعمل في ظل التغيرات والتحول الرقمي والتكنولوجية في
عالم الشغل.

- مقدمة:

إن مسيرة التطورات الحاصلة في عالم الشغل نتيجة التأثيرات العميقة للشورة
الرقمية والتحديات التي فرضتها على أسواق العمل إضافة إلى التداعيات التي يمكن
أن تحدثها آثار الجائحة الصحية المحتملة، يتطلب التفكير بكل جدية في إدخال
الأنماط الجديدة للعمل ضمن الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم علاقات
العمل في أي دولة.

كما يستدعي التفكير بكل جدية في مسيرة هذه المتغيرات من خلال تهيئة
الأجهزة والمنظمات والهيكل الإداري والمؤسسات والأنظمة التكنولوجية وكذا
أنظمة البنية المعلوماتية، لتكون متطابقة مع هذه الأنماط الجديدة للعمل لاسيما
العمل عن بعد، بما لها من أهمية بالغة في نمط الحياة العادية الجديدة.

إن هذه التحولات التي شهدتها عالم الشغل ألقت بظلالها على سوق العمل كما
أحدثت التطورات التكنولوجية والرقمية وما يسمى بالشورة الصناعية الرابعة، والتي

بدأت مع بداية الألفية الثالثة، تحولات غير مسبقة نتيجة الموجات المتسارعة للتطور التكنولوجي مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للعمل، وعلاقات عمل غير تقليدية بين العامل وصاحب العمل.

2- أهمية إدخال أنماط جديدة للعمل ضمن الأنظمة التشريعية والقانونية:

- إن الحديث عن إدخال أنماط جديدة للعمل في الأنظمة التشريعية والقانونية التي تحكم علاقات العمل، سيؤدي بنا إلى الحديث عن أهميته وتأثيره على عدة جوانب لاسيما الاقتصادية منها والاجتماعية وحتى البيئية.

- حيث ستسمح هذه الأنماط الجديدة للعمل بإدماج فئات عديدة في عالم الشغل لاسيما الذين يشتغلون في القطاع الموازي وغير الرسمي وبالتالي سيسمح بتوسيع دائرة المشتركين في منظومة الضمان الاجتماعي واستفادتهم من التغطية الاجتماعية.

- كما أن إدراج أنماط جديدة للعمل سيسمح أيضا من إدماج المرأة في الحياة المهنية وتحفيزها للولوج في عالم الشغل لاسيما بالنسبة للنساء حاملات لأفكار ومشاريع يمكن الاستفادة منها عن طريق مختلف الآليات التي توفرها مختلف الأنماط التي سيتم استحداثها لاسيما العمل عن بعد أو بواسطة المنصات الرقمية.

- تسهيل شروط التشغيل والتوظيف التي تعرفها الأنماط الكلاسيكية والتقليدية حيث ستسمح هذه الأنماط من تقليص شروط وإجراءات التوظيف. كما سيسمح بالحفاظ على مناصب العمل خاصة لدى الشركات التي تواجه صعوبات اقتصادية لاسيما جراء الأزمات الاقتصادية والصحية وعدم تسريح العمال.

- التقليل من تكاليف المستخدم والسماح بتوظيف أكبر عدد ممكن من العمال بوسيلة مختلف الآليات التي توفرها مختلف الأنماط.



أهم الأنماط الجديدة التي يمكن إدخالها على علاقات العمل:

تختلف الأنماط الجديدة للعمل باختلاف الأنظمة التشريعية والتنظيمية التي تنظم علاقات العمل في كل دولة.

وكما أشرنا إليه سابقاً، فلقد كان للتغيرات الرقمية التكنولوجية وكذا الأزمات الاقتصادية والصحية أثراً كبيراً في استحداث أنماط جديدة تسير كل هذه التغيرات والتحول التي شهدها عالم الشغل.

فضلاً على ذلك، فإن الجزائر غير نصوصها القانونية والتنظيمية التي تمتلكها أدرجت في منظومتها التشريعية سارية المفعول بعض أنماط العمل كالعمل بالتوقيت الجزئي والعمل في المنزل والعمل المؤقت (العمل بعقود العمل المحددة).

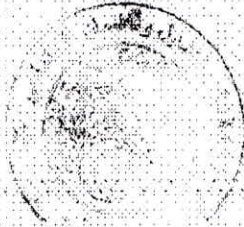
أما من جانب معايير العمل العربية، فإن منظمة العمل العربية قامت بإعداد مشروع اتفاقية عمل عربية بشأن الأنماط الجديدة للعمل، تمت مناقشتها خلال الدورتين 49 و 50 لمؤتمر العمل العربي، اللتان انعقدتا في ماي 2023 و ماي 2024 بالقاهرة وبغداد

على التوالي

هذه الأنماط الجديدة التي جاءت بها الاتفاقية العربية تتمثل:

1. العمل بالمنصات الرقمية:

مسايرة للتطورات الحاصلة في عالم الشغل نتيجة التأثيرات العميقة للثورة الرقمية والتحديات التي فرضتها على أسواق العمل، أصبح من الضروري إدخال وسائل عمل حديثة (المنصات الرقمية...) في علاقات العمل وهذا من خلال تقديم خدمات عبر هذه المنصات لصالح مستخدم دون الحاجة لوجود مكان عمل محدد.



2. العمل بالتوقيت الجزئي:

العمل بالتوقيت الجزئي من بين الأنماط التي قد يلجأ إليها بعض المستخدمين لاسيما عندما لا يسمح نظام العمل المعتمد بالمؤسسة من استخدام العامل بالتوقيت الكامل بسبب انخفاض نشاط المؤسسة.

ولقد كرس التشريع الجزائري هذا النمط من العمل بموجب أحكام المادة 13 من القانون رقم 11.90 المؤرخ في 21 أفريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، حين سمح للمستخدم بتشغيل عمال بالتوقيت الجزئي، كما أطر هذا الحق بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 473.97 المؤرخ في 8 ديسمبر 1997 المتعلق بالعمل بالتوقيت الجزئي.

3. نظام أوقات العمل المرنة:

حيث سيسمح هذا النمط من أداء العمل بنفس ساعات العمل المطلوبة من العامل ولكن بأوقات مختلفة يتفق عليها بين العامل وصاحب العمل.

حيث سيؤدي هذا النمط إلى تغيير في استراتيجيه العامل من خلال تركيزه على تحقيق أهداف عوض التركيز على أوقات العمل وتواجهه المستمر في مكان العمل كما تعمل على الرفع من مردودية العامل و التوجه نحو نظام مبني على المردودية الفردية والجماعية على حد سواء.

4. العمل عن بعد أو العمل من المنزل:

لقد أصبحت الحاجة إلى إدراج هذا النمط الجديد أكثر من ضرورة، لاسيما بعد الأزمة الصحية العالمية، جراء تفشي وباء كورونا وانعكاساتها على أسواق العمل مما أدى إلى تراجع في النمو الاقتصادي والذي نتج عنه تسريح الآلاف من العمال عبر

10519

05 AUG 2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Affaires Etrangères
et de la Communauté Nationale à l'Etranger
Ambassade d'Algérie au Caire

وزارة الشؤون الخارجية
والجالية الوطنية بالخارج
سفارة الجزائر بالقاهرة

القاهرة، في 05/08/2024

الرقم: 796/2024

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية-إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية-الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم 544 بتاريخ 2024/07/15 بشأن التحضير لانعقاد أعمال الدورة العادية (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال شهر أكتوبر 2024، تشرف بإفادتها بأن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ترغب في إدراج الموضوعين الآتيين على مشروع جدول أعمال الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

دور أطراف الإنتاج الثلاث في مواجهة آثار التغيرات المناخية على صحة وسلامة العمال
- الأنماط الجديدة للعمل في ظل التغيرات والتحول الرقمي والتكنولوجيا في عالم الشغل.

كما توافيها رفته، بالمذكرات الشارحة المتعلقة بالموضوعين المشار إليهما أعلاه.

تتقدم المندوبية الدائمة هذه الفرصة لتعرب مجدداً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية-الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) عن فائق احترامها وتقديرها.



الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية-الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
المرفات : مذكرتين شارحتين (10) صفحات

البند الثامن:

**الندوة العربية الدولية حول الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات وحالات
الخطر والطوارئ: "الحفاظ على سلامة وأمن الأشخاص ذوي الإعاقة"**

مذكرة شارحة

بشأن: الندوة العربية الدولية حول الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات وحالات الخطر والطوارئ: "الحفاظ على سلامة وأمن الأشخاص ذوي الإعاقة"

عرض الموضوع:

- واجه العالم مجموعة واسعة من الكوارث الطبيعية والبشرية التي نتجت عن انتشار الأوبئة أو الزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية، ذلك فضلاً عن المأساة المروعة التي يشهدها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة والحروب في عدد من الدول العربية والعالم وما شكله ذلك من مأساة مضاعفة على الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أصبحوا في أغلب الأحيان في عزلة ولا يستطيعون الوصول إلى أبسط حقوقهم المقررة وفقاً للقوانين والتشريعات لدولية والوطنية.
- للأسف لا يتم تسليط الضوء على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك الفترات الصعبة بالشكل الكافي، حيث تقوم بعض وسائل الإعلام ومنظمات الإغاثة بالإشارة إلى أوضاعهم، وكذلك تقوم بعض مؤسسات المجتمع المدني، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة حقوق الإنسان الدولية، بتسليط الضوء على الوضع الكارثي الذي يعيشه الأشخاص ذوي الإعاقة جراء تلك الكوارث.
- ركزت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي اقرتها الأمم المتحدة في عام 2006 في المادة (11) على موضوع حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، حيث أكدت انه يتوجب ان تتعهد الدول الأطراف وفقاً لمسؤولياتها الواردة في القانون الدولي، بما فيها القانون الإنساني باتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية، كما أكد قرار مجلس الأمن رقم (2475) على هذا الحق، حيث طالب الدول أن تأخذ كافة الإجراءات والتدابير لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الصراعات والعنف المسلح وان يتم توفير لهم مراكز إقامة آمنة وتأمين المساعدات الإنسانية لهم، الا أن ما يحدث على أرض الواقع يشير ان هذا القرار لا يتم احترامه او الالتزام به، وقد أظهرت التقارير الصادرة عن المقرر الخاص للإعاقة السابق جيرارد كوين خطورة الموضوع وما يجب القيام به في هذا الإطار.

- في ضوء ما تقدم، وضمن تنفيذ الخطة الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب للفترة من 2023 - 2027، والعقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032، لاسيما خطة الاستجابة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات، تنظم الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس) بالتنسيق والتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والهلال والصليب الأحمر الدوليين ندوة عربية دولية حول البند رقم (11) من الاتفاقية الدولية وقرار مجلس الأمن رقم (2475) يتم خلالها مناقشة ما يحدث على أرض الواقع وما يجب القيام به لضمان التنفيذ الجدي لكل من البند (11) من الاتفاقية الدولية وقرار مجلس الأمن، وذلك حول الآليات والأساليب لضمان سلامة وأمن الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع والعنف المتزايد والزلازل، وتصنيف احتياجاتهم الخاصة، وما هي الطرق التي يجب اعتمادها لمواجهة هذه التحديات، وبالتالي التعمق في أهمية الخطوات الواجب اعتمادها لمواجهة هذا الواقع المؤلم والعمل على تحديد اطر من أجل تحسين الظروف قدر الإمكان.
- بالإضافة الى ما تقدم، تستعرض الندوة تجارب لأشخاص ذوي إعاقة عاشوا ظروف الحرب والكوارث الطبيعية وكذلك سيتم تناول خبرات مختلف هيئات ومنظمات الأمم المتحدة الفاعلة في حالات الطوارئ والأزمات.
- في ضوء ما تقدم، وحيث أن هذه الندوة تأتي في إطار تعزيز الشراكة الفاعلة مع كلا من التحالف الدولي للإعاقة، المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، ونظراً لأهمية عقدها خاصة في ظل الأوضاع الحالية، يقترح مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بمبلغ \$10000 (فقط عشرة آلاف دولار أمريكي لا غير) خصماً من موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024 كمساهمة في نفقات الندوة على أن يتحمل الشركاء باقي النفقات.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المكتب التنفيذي الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.

البند التاسع:

**موعد ومكان عقد الدورة الرابعة والأربعين
لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب**

مذكرة شارحة

بشأن: موعد ومكان عقد الدورة العادية الرابعة والأربعين

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

عرض الموضوع:

- 1- نصت المادة (6) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على:
" يعقد المجلس اجتماعاً دورياً مرة كل عام خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر/ تشرين ثان، ويجوز أن يعقد اجتماعاً غير عادي أو تأجيل اجتماعه العادي بناء على طلب دولة أو أكثر وبموافقة سبع دول أخرى ".
- 2- كما نصت المادة (5) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على:
" يعقد المجلس اجتماعاته في مقر جامعة الدول العربية ويجوز أن يجتمع في أية دولة عربية، بناء على دعوة منها وبموافقة المجلس ".
- 3- نصت الفقرة (أ) من المادة (8) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على:
" تكون رئاسة المجلس دورية لوزير الشؤون الاجتماعية من كل دولة حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ويكون نائب الرئيس وزير الشؤون الاجتماعية في الدولة التي تلي هجائياً الدولة التي لها رئاسة المجلس ".
- 4- تلقى القطاع الاجتماعي - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) المذكرة رقم (و. ت. ج/533/2024) بتاريخ 2024/7/25 من وزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين تطلب فيها عقد اجتماع تنسيقي مع الأمانة الفنية للمجلس عبر تقنية الاتصال المرئي للاتفاق على الإجراءات اللوجستية والموضوعية لاستضافة مملكة البحرين للدورة (44) للمجلس.
- 5- بناء على ما تقدم، عقدت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) اجتماعاً عبر تقنية الاتصال المرئي يوم 2024/8/4، حيث تم بحث جميع الخطوات اللوجستية والموضوعية التحضيرية للمجلس، وتم الاتفاق على اقتراح عقد أعمال المجلس من حيث المبدأ في الفترة من 22 إلى 25 ديسمبر 2024، وذلك أخذاً في الاعتبار الارتباطات العربية والدولية والوطنية في مملكة البحرين.

6- تلقى القطاع الاجتماعي - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) المذكرة رقم (2-10-210) بتاريخ 2024/1/22 من المندوبية الدائمة الموقرة لدولة ليبيا مرفق بها مذكرة معالي وزير الشؤون الاجتماعية تطلب فيها استضافة أعمال الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المكتب التنفيذي الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.



التاريخ: 25 يوليو 2024

الرقم: و.ت.ج / 533 / 2024

سعادة السفير أحمد محمد الطريفي الموقر
رئيس قطاع الشؤون العربية والأفريقية - وزارة الخارجية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أبعث لكم خالص التحيات والتمنيات، وبالإشارة إلى خطابكم رقم ص / م د/ع/1204/24/6/2 المؤرخ في 18 يوليو 2024م، والمتضمن النسخة من مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية العرب) رقم 24/545/5/1/08 بتاريخ 15 يوليو 2024، بشأن اقتراح الأمانة العامة عقد أعمال الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال الفترة 15-19 ديسمبر 2024م في مملكة البحرين.

وعليه نود الإفادة بالرغبة بعقد اجتماع تنسيقي عبر الاتصال المرئي مع المعنيين بالأمانة العامة لمناقشة عدد من المواضيع الخاصة بالأعداد والتحضير للدورة وتحديد موعد آخر لتزامن الموعد المقترح مع المناسبات والأعياد الوطنية بمملكة البحرين.

وعليه نرجوا التكرم بالأيعاز للمعنيين بالأمانة العامة بالتنسيق والمتابعة مع السيد فيصل عبدالله الحويحي رئيس قسم العلاقات الدولية على البريد الإلكتروني: Faisal.Alhuwaihi@social.gov.bh أو بالاتصال على هاتف: (+97366766607).

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام

عن
مشعل خالد أحمد

مدير مكتب وزير التنمية الاجتماعية



التاريخ: 2024/1/22

الرقم الإشاري: 2 - 10 - 210

"مذكرة شفوية"

تهدي المندوبية الدائمة لدولة ليبيا لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الإجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الإجتماعية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الإجتماعية العرب) الموقرة. تجدون مرفقا طيه مذكرة معالي وزير الشؤون الإجتماعية السيدة / وفاء أبو بكر الكيلاني والموجهة إلى السيدة/ الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الإجتماعية رقم 26 بتاريخ 2024/1/7 بشأن استضافة دولة ليبيا للدورة "44" لمجلس وزراء الشؤون الإجتماعية العرب والمقرر عقده خلال العام 2024.

تغتتم المندوبية الدائمة لدولة ليبيا لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب مجددا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الإجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الإجتماعية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الإجتماعية العرب) الموقرة عن عظيم تقديرها وفائق احترامها.



إلى / الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة

قطاع الشؤون الإجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الإجتماعية - الأمانة

الفنية لمجلس وزراء الشؤون الإجتماعية العرب

التاريخ: 2024-1-7
الإشاري: 28
Ref No.:



حكومة الوحدة الوطنية
+٩٥٥°٤٦ +٥٥°٤٦ +٥٨°٥٠
agasu nduronnu numii-ī
Government of National Unity
وَمِنَازِلَةُ الشُّبُونِ الْأَجْمَاعِيَّةِ
Government of National Unity

معالي السيدة/ الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاجتماعي بجامعة الدول العربية السفير هيفاء أبو غزالة

بعد التحية ،،،

تهدي وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة ليبيا أطيب تحياتها اليكم وتتقدم لكم بالشكر والعرفان عن دوركم الفاعل من اجل دعم برامج العمل العربي المشترك ومتابعتكم المستمرة لكل المقررات ذات الصلة .

وفي هذا الصدد نفيدكم بموافقة الدولة الليبية على استضافة الدورة 44 لمجلس وزراء الشؤون العرب المقرر عقده خلال العام 2024م وإذ نتقدم بهذا الطلب نأمل ان يعرض الامر على المكتب التنفيذي للموافقة على الاستضافة حتى يتسنى لنا الاستعداد وتوفير الإمكانيات اللازمة .

ولكم منا فائق التقدير والاحترام

،،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وفاء ابوبكر الكيلاني
وزير الشؤون الاجتماعية



السيد / مدير مكتب وزير الشؤون الاجتماعية
السيد / مدير مكتب وزير الدولة لشؤون الحكومات ومجلس الوزراء
السادة / أعضاء هيئة الرقابة الإدارية / الكفّة
ولاء مهام عمل وزارة الشؤون الاجتماعية
السيد / مدير مكتب التنسيق والتشبيك
السلف السري
م/

**الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب**
[المذكرات الشارحة]

البند الأول:

**الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون
الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:**

1- الإعداد والتحضير للدورة العادية (34)

**لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
(جمهورية العراق: 2025).**

مذكرة شارحة

بشأن: الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون

الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:

1- الإعداد والتحضير للدورة (34)

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

(جمهورية العراق: 2025)

عرض الموضوع:

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (33) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة: أصدرت القمة العربية في دورتها العادية (33) عدد من القرارات الاجتماعية والتنمية ضمن اختصاص المجلس، وهي على النحو التالي:

- القرار رقم (856) بشأن متابعة تطورات (الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، الأسرى، اللاجئين، الأونروا، التنمية)، الذي نصت الفقرتين (20) و (62) منه على:

20- دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى مواصلة متابعة توصيات ومخرجات المؤتمر الدولي حول معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، لاتفاقية حقوق الطفل، والذي عقد في دولة الكويت يومي 12 و 2017/11/13، خاصة في ظل استمرار ما يتعرض له الطفل الفلسطيني من انتهاكات جسمية تخالف الاتفاقية الدولية للطفل.

62- الطلب من الأمانة العامة التحرك والتنسيق مع المنظمات والمؤسسات الدولية والوطنية لإغاثة عشرات آلاف الأطفال الفلسطينيين من الذين قتل آباؤهم وبترت أطرافهم نتيجة العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة، بما يشمل إقامة الفعاليات وجمع التبرعات بالطرق المناسبة للإغاثة العاجلة لهؤلاء الأطفال، مع الدعوة لإيلاء اهتمام خاص بتركيب الأطراف الصناعية للأطفال مبتوري الأطراف في أقرب الآجال.

- القرار رقم (861) بشأن دعم السلام والتنمية في جمهورية السودان، الذي نصت فقرتيه (26) و (27) على:

26- دعوة المنظمات والصناديق العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والأمانة العامة إلى تقديم أشكال الدعم المختلفة للحكومة الصومالية وفقاً للمتطلبات الصومالية في المجالات المختلفة، والإعراب عن التقدير للجهود التي يقوم بها مكتب الجامعة العربية في مقديشو للإشراف على المشروعات العربية من مستشفيات ومدارس وغيرها بدعم مقدر من المجالس الوزارية العربية المتخصصة.

27- الترحيب بإنشاء لجنة مشتركة معنية بالصومال من مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والصحة العرب لدعم الجوانب الاجتماعية والصحية في خطة التنمية الصومالية، والمساعدة في بناء القدرات الصومالية في هذين المجالين، والعمل على تحقيق مزيد من الاستفادة من القدرات الصومالية في الوطن العربي لخدمة المجتمع الصومالي.

- القرار رقم (881) بشأن "خطة الاستجابة الطارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، الذي نصت فقرتيه (2) و (3) على:

2- دعم جهود مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب، والمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، لمواصلة تقديم الدعم والإغاثة الاجتماعية والإنسانية والصحية العاجلة لقطاع غزة، وتكليف كافة المجالس الوزارية المتخصصة كل وفق اختصاصه، لتقديم أوجه الدعم وفق الأولويات العاجلة.

3- أخذ العلم بخطة الاستجابة الطارئة التي أعدتها دولة فلسطين للتصدي لتداعيات العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، وجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في قطاع غزة، ودعوة الدول والمنظمات ووكالات التنمية والصناديق الوطنية والدولية ذات الصلة، للمساهمة في تمويل وتنفيذ الخطة، بالتنسيق مع حكومة دولة فلسطين وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- القرار رقم (889) بشأن "عقد اجتماعي جديد: "الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"، الذي نصت فقرته الثانية على:

2- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومنظمة العمل العربية، وبالتعاون مع الشركاء، لمتابعة تنفيذ وثيقة "عقد اجتماعي جديد: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام".

- القرار رقم (890) بشأن "آلية تنسيقية لربط مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية"، الذي نصت فقرته (2) و (3) على:
- 2- اعتماد وثيقة "آلية لربط مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية" بالصيغة المرفقة، كداعم لتنفيذ مقررات القمم العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية.
- 3- تكليف الأمانة العامة ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتنسيق مع مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية، بالبدء في تفعيل وثيقة "آلية لربط مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية"، بما يدعم جهود التنمية الاجتماعية المستدامة في الدول الأعضاء، مع عدم تحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية.

- بناءً على ما تقدم، تقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذه القرارات بالتنسيق مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع المنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية، كما تم إدراج أنشطة ضمن فعاليات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال عام 2024، واقتراح أنشطة خلال عام 2025، في إطار تنفيذ تلك القرارات.

ثانياً: الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات الصلة بعمل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

- تنفيذاً لقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (509) د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26، ورقم (699) د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29، سيصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114)، قراراً في هذا الشأن.

(سيتم تحديث هذه المذكرة في ضوء قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)

الاجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الأول: الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون

الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:

2- الإعداد والتحضير للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية:

الاقتصادية والاجتماعية (الجمهورية الإسلامية الموريتانية).

مذكرة شارحة

بشأن: الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون

الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:

2- الإعداد والتحضير للدورة الخامسة

للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

(الجمهورية الإسلامية الموريتانية)

عرض الموضوع:

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (بيروت:

2019:

- أصدرت القمة العربية التنموية في دورتها العادية الرابعة عدد من القرارات الاجتماعية

والتنموية، وهي على النحو التالي:

- القرار رقم (57) بشأن دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية.
- القرار رقم (59) بشأن الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 - 2030.

• القرار رقم (60) بشأن مناج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

• القرار رقم (62) بشأن الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء/النزوح في الدول العربية.

• القرار رقم (63) بشأن عمل الأطفال في المنطقة العربية.

- قامت الأمانة العامة بعرض متابعة تنفيذ القرارات المشار إليها أعلاه على الدورة (43) لمجلس

وزراء الشؤون الاجتماعية العرب التي عقدت بتاريخ 2023/12/20.

ثانياً: التحضير للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، المقرر عقدها في

الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (112) القرار رقم (2387) بتاريخ

2023/8/31، الذي تضمنت فقرته الثانية الموافقة من حيث المبدأ على الموضوعات

الاجتماعية المقترح تضمينها في مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية:

الاقتصادية والاجتماعية (نواكشوط: 2023/11/7)، ومن ضمنها الموضوعات التي رفعها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب التالية:

- وضع استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة.
- ترقية اقتصادات المعرفة والتكنولوجيا للإعلام والاتصال (TIC) لتحقيق العمل اللائق وتنمية الاقتصادات المحلية.
- البرامج الاجتماعية ومشكلة الهشاشة في الدول العربية.
- إعداد استراتيجية عربية بشأن دور الرقمنة في الرقي بالعمل الاجتماعي وتحسين أوضاع الفئات الهشة.
- إعداد دراسة حول اقتصاد الرعاية ودوره في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر بالوطن العربي.
- حالات الطلاق في الدول العربية.
- حماية الفطرة والتنوع الإنساني.

- كما تضمنت الفقرة الثالثة من ذات القرار دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة إلى استكمال متطلبات عرض الموضوعات على القمة، بما في ذلك عقد دورات غير عادية للمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة واللجان المخصصة المعنية بموضوعات القمة، لإصدار القرارات اللازمة بشأن الموضوعات المقترح عرضها على القمة، وفقاً للمعايير المقررة لهذا الغرض.

- تنفيذاً للفقرة الثالثة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه أعلاه، عقدت الأمانة العامة الدورة غير العادية الثامنة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتاريخ 2023/10/1، برئاسة الجمهورية التونسية، وذلك للتحضير للقمة العربية للتنمية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة، المقرر عقدها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأصدر المجلس عدد من القرارات برفع الموضوعات التالية على الدورة الخامسة للقمة العربية للتنمية: الاقتصادية والاجتماعية، وهي على النحو التالي:

- القرار رقم (19) بشأن وضع استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة، الذي نصت فقرته الثانية على "تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الجمهورية التونسية بصفتها صاحبة المبادرة، بتكليف خبراء لإعداد مشروع

"استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، وتعميمها على الدول الأعضاء لأخذ ملاحظاتها، وعرض مشروع الاستراتيجية في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء على الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهيداً لاتخاذ القرار اللازم.

▪ القرار رقم (21) بشأن البرامج الاجتماعية ومشكلة الهشاشة في الدول العربية، الذي نصت فقرته الثانية على:

2- رفع المقترح إلى القمة العربية للتنمية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة، للتوجيه بإيجاد الآليات اللازمة لدعم تنفيذ مقررات القمة العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية المستدامة، والحد من مشكلة الهشاشة في الدول العربية، وذلك من خلال:

▪ تفعيل المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، الذي أقرته القمة العربية بموجب قرارها رقم (738) بتاريخ 2018/4/15.

▪ إعداد نموذج لمعايير العمل الاجتماعي الوطني والاسترشاد بالتجارب الاجتماعية الرائدة، وبالأسترشاد بالإطار الاستراتيجي الاسترشادي لمهنة العمل الاجتماعي 2023 - 2027، الذي أقره القمة العربية للتنمية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة، بموجب القرار رقم (59) بتاريخ 2019/1/20.

▪ دعم تنفيذ الخطة الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (2023 - 2027)، التي أقرها المجلس في دورته (42) بموجب القرار رقم (972) بتاريخ 2023/1/26، وبالتركيز على تنويع وتطوير تدابير الحماية الاجتماعية بغية محاربة الهشاشة والفقر على المديين المتوسط والبعيد.

- فيما يتعلق بتنفيذ القرار رقم (19) الصادر عن الدورة الغير عادية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المشار إليه، اتخذت الأمانة العامة عدد من الخطوات لتنفيذ متطلبات القرار وهي على النحو التالي:

▪ تم تكليف خبيرين لإعداد مشروع "استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة".

▪ وجهت الأمانة العامة المذكرتين رقم (1190) بتاريخ 2023/12/25، ورقم (73) بتاريخ 2024/1/24، إلى مندوبيات الدول الأعضاء، مرفق بها استبيان حول إعداد مشروع الاستراتيجية بناءً على المعلومات التي وردت من الدول الأعضاء.

- تلقت الأمانة العامة ردود من كل من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية بموجب مذكرتها رقم (2024/100/2/102) بتاريخ 2024/1/21، والمندوبية الدائمة لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية بموجب مذكرتها رقم (2024/95) بتاريخ 2024/1/23، والمندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية بموجب مذكرتها رقم (ج ع/225/10) بتاريخ 2024/1/23، والمندوبية الدائمة لدولة قطر بموجب مذكرتها رقم (2024/11006/5) بتاريخ 2024/1/29، والمندوبية الدائمة للجمهورية التونسية بموجب مذكرتها رقم (98) بتاريخ 2024/2/13، والمندوبية الدائمة لجمهورية العراق بموجب مذكرتها رقم (م/697/9/5) بتاريخ 2024/2/29.
- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (24-535-5-1-08) بتاريخ 2024/7/10، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها مشروع "استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة"، التي تم إعدادها بناءً على الاستبيانات الواردة من الدول الأعضاء المشار إليهم، وطلبت موافاة الأمانة العامة بأي ملاحظات حول مشروع الاستراتيجية، وذلك في موعد أقصاه 19 أغسطس / آب 2024، حتى يتسنى أخذها في الاعتبار، تمهيداً لعرض مشروع الاستراتيجية على اجتماع كبار المسؤولين، ومن ثم رفعها إلى الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر عقدها خلال عام 2024، لاتخاذ القرار اللازم بشأنها، وتلقت الأمانة العامة ملاحظات من كل من الجمهورية الجزائرية بموجب مذكرة وزارة المالية (الديوان الوطني للإحصائيات) بموجب مذكرتها رقم (128/م.د.و.ا.2024) بتاريخ 2024/8/19، والمندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية بموجب مذكرتها رقم (1674) بتاريخ 2024/8/21، والمندوبية الدائمة لدولة قطر بموجب مذكرتها رقم (2024/0088640/5) بتاريخ 2024/8/22، والمندوبية الدائمة للجمهورية التونسية بموجب مذكرتها رقم (457) بتاريخ 2024/8/25، وتم إرسال جميع ملاحظات الدول الأعضاء إلى الخبراء لتضمين تلك الملاحظات في مشروع الاستراتيجية.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الثاني:

متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

1- القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية

مذكرة شارحة

بشأن: متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030

1- القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية

عرض الموضوع:

أولاً: تقرير حول جهود الدول الأعضاء للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد:

- أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (1006) الصادر عن الدورة (43) بتاريخ 2023/12/20، الذي نصت فقرته الثانية من أولاً على "دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تزويد الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، باستراتيجياتها وخططها الوطنية الخاصة بسياسات القضاء على الفقر، لإبراز النتائج المتحققة من تنفيذ تلك السياسات ومساهماتها في القضاء على الفقر، وذلك بهدف تبادل الخبرات والمعارف بين الدول الأعضاء في هذا المجال وفي إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة "الأبعاد الاجتماعية".
- تنفيذاً للقرار المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة التعميم رقم (08/1/5/1189/23) بتاريخ 2023/12/25، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، بشأن موافاة الأمانة العامة باستراتيجياتها وخططها الوطنية الخاصة بسياسات القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد.

ثالثاً: التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد:

- نصت الفقرة (3) من ثالثاً من قرار المجلس رقم (1006) المشار إليه أعلاه على "دعوة الدول الأعضاء الراغبة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد (2020 - 2030)، وتوصيات التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، المشار إليهما في الفقرة العاملة رقم (2) من هذا القرار، على المستوى الوطني، إلى موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بطلبها هذا حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة".
- تنفيذاً لقرار المجلس، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/61/24) بتاريخ 2024/1/22، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار، وطلبت موافاتها بالدول الأعضاء التي ترغب في تقديم دعم لها لتنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي

للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد (2020 - 2030)، وتوصيات التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، على المستوى الوطني.

رابعاً: المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية:

- نصت الفقرات (1) و (4) و (5) من رابعاً من قرار المجلس رقم (1006) المشار إليه على:

1- التأكيد على قراري مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم [953 د.ع 41، 2021/12/23]، ورقم [969 د.ع 42، 2023/1/26]، الذي تضمن دعوة الدول الأعضاء للمصادقة على النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.

4- الموافقة على تكليف خبير متفرغ متخصص لمدة ثمانية أشهر، لإعداد تصور فني لخطة عمل المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، نظير مكافأة مالية قدرها \$5000 (فقط خمسة آلاف دولار لا غير) شهرياً، خصماً من بند الدراسات والبحوث المدرج بموازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024.

5- تكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية بإعداد وصف مهام الخبير المطلوب، وترشيح ثلاثة خبراء لاختيار خبير منهم وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.

- تنفيذاً للفقرة رقم (1) من القرار المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/61/24) بتاريخ 2024/1/22 إلى مندوبيات الدول الأعضاء، بشأن تنفيذ متطلبات القرار ودعوة الدول الأعضاء إلى المصادقة على النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، بناءً عليه صدقت دولة فلسطين والمملكة المغربية على النظام الأساسي للمركز من خلال توقيع سعادة السفير المندوب الدائم لدولة فلسطين بتاريخ 2024/2/13، وسعادة السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية بتاريخ 2024/3/13، كما تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (م/1982/9/5) بتاريخ 2024/7/24 من المندوبية الدائمة لجمهورية العراق، بشأن طلب وزارة التخطيط في جمهورية العراق بموافاتها بتفاصيل التوقيع على النظام الأساسي للمركز، وجاري التنسيق مع المندوبية الدائمة في هذا الشأن.

- تنفيذاً للفقرتين رقم (4) و (5) من القرار المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/8/24) بتاريخ 2024/1/3، إلى المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، مرفق بها مقترح الشروط المرجعية للخبير الذي سوف يقوم بإعداد خطة عمل المركز، وطلب موافاتها بالسير الذاتية لثلاثة خبراء حتى يتسنى اختيار أحدهم للقيام بالمهام المكلف بها، وذلك وفقاً للنظم المتبعة في الأمانة العامة.
- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (ج ع/1285/3) بتاريخ 2024/5/2، من المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، مرفق بها السير الذاتية لثلاث خبراء، وفي هذا الإطار تم التوافق على التعاقد لمدة عشرة أشهر مع السيدة الخبيرة لارا علي حسن العتوم، وجاري التواصل معها لإعداد التصور الفني لخطة عمل المركز، والمهام الموكلة إليها في هذا الشأن.
- عقد مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، ونقطة الاتصال بوزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية، اجتماع عبر تقنية الفيديو كونفرانس يوم 2024/8/25، حيث تم التوافق معها على الخطوط العريضة لوضع خطة عمل المركز، والبدء في التواصل مع الشركاء من الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء، وغير تلك من الأمور ذات الصلة، بما في ذلك رفع تقرير شهري للأمانة الفنية للمجلس عن الخطوات المتخذة في هذا الشأن.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.



الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الرقم/24/61/5/11/08
التاريخ/22-1-2024

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة (جميع المندوبيات)،

وتتشرف أن تشير إلى مذكرتها رقم (8/1/5/1189/23) بتاريخ 2023/12/25، المرفق بها قرارات الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التي عقدت يوم 20 ديسمبر / كانون الأول 2023 في جمهورية مصر العربية، وخاصة القرار رقم (1006)، بشأن القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية (مرفق)، الذي تضمن دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تزويد الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، باستراتيجياتها وخططها الوطنية الخاصة بسياسات القضاء على الفقر.

تود الإشارة إلى الفقرة (3) من ثالثاً من القرار المشار إليه، الخاصة بالتقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، والتي تضمنت دعوة الدول الأعضاء الراغبة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد (2020 - 2030)، وتوصيات التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، على المستوى الوطني، إلى موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بطلبها هذا حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة".

كما تود أن تشير إلى الفقرة رابعاً، الخاصة بالمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر، والتي أكدت على قراري مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم [953 د.ع 41، 2021/12/23]، ورقم [969 د.ع 42، 2023/1/26]، الذي



الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

تضمن دعوة الدول الأعضاء للمصادقة على النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر، وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن".

تغدو الأمانة العامة ممتنة من المندوبية الموقرة تفضلها بموافاة وزارة الشؤون الاجتماعية أو ما بحكمها في حكومتكم الموقرة، بهذه المذكرة، للتفضل باتخاذ ما تراه مناسباً بشأن تنفيذ متطلبات القرار المرفق، لاسيما الفقرات المشار إليها، وموافاة الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، بما تم في هذا الشأن حتى يتسنى اتخاذ اللازم.

وتنتهز الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار. (مجدد العزم)

صورة إلى:

- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

البند الثاني:

متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030

2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة

التنمية المستدامة 2030

مذكرة شارحة

بشأن: متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030

2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030

عرض الموضوع:

أولاً: متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):

1- مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP17):

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1007) بتاريخ 2024/12/20، بشأن متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، في الفقرة رقم (1) منه أولاً، التي نصت على " التأكيد على المشاركة عالية المستوى لوزارات الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية في الدول الأعضاء في أعمال الدورة (17) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، الذي عقد في الفترة من 11 إلى 13 يونيو/ حزيران 2024 بنيويورك، ووجهت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، تعميمات إلى مندوبيات الدول الأعضاء، رقم (08/1/5/366/24) بتاريخ 2024/5/20، بشأن طلب اتخاذ اللازم نحو المشاركة عالية المستوى من معالي الوزراء الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية في الدول الأعضاء في أعمال الدورة (17) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المقرر عقده في الفترة من 11 إلى 13 يونيو/ حزيران 2024 بنيويورك، والمشاركة في الفعاليات المصاحبة له، وهي اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر، والحدث رفيع المستوى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وبناء عليه تلقت الأمانة العامة تأكيدات مشاركة عدد من الوزارات ورؤساء الآليات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من الدول الأعضاء.

- شاركت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، في أعمال الدورة (17) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي

الإعاقة، التي عقدت تحت عنوان: "إعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة في المرحلة الدولية الراهنة وقبل انعقاد مؤتمر قمة المستقبل"، الذي عقد في الفترة من 11 إلى 13 يونيو/ حزيران 2024 بنيويورك، حيث ألقى بها معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة- الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية كلمة أكدت فيها على أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تمثل أولوية في عمل الأمانة العامة على مختلف مستويات اتخاذ القرار، وأشارت إلى القرار الصادر عن القمة العربية الأخيرة التي عقدت في المنامة حول أهمية إيجاد ممرات آمنة لإدخال المساعدات الاغاثية والإنسانية والصحية لأهالي قطاع غزة، والذي يشهد كارثة إنسانية فضلاً عن عجز المجتمع الدولي لتلبية احتياجات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعليه دعت إلى أهمية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإنقاذ الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة تنفيذاً للمادة (11)، من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- شارك وفد الأمانة العامة أيضاً في جلسات العمل والموائد المستديرة التي عقدت ضمن فعاليات المؤتمر، ذلك فضلاً عن عقد عدد من الاجتماعات مع كبار المسؤولين ومديري وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود العربية المشاركة في مؤتمر (COSP17)، يوم الاثنين الموافق 10 يونيو 2024، بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.

- بحث اجتماع رؤساء وفود الدول العربية المشاركة في أعمال هذه الدورة عددًا من الموضوعات ذات الصلة، كان في مقدمتها آخر مستجدات الموقف والمتطلبات العربية في إطار تنفيذ الاتفاقية وخطة 2030، وتنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032، وتنفيذ تصنيف الإعاقة في الدول العربية، تنفيذ خارطة الطريق العربية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار مواجهة الأوبئة والأزمات دعم مرشح المملكة المغربية - السيد / عبد المجيد مكني، لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) للفترة (2025-2028)، والذي فاز بعضوية اللجنة في الانتخابات التي جرت خلال الجلسة العامة من أعمال المؤتمر، والقمة العالمية للإعاقة القادمة 2025، برئاسة مشتركة المملكة الأردنية الهاشمية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، والقمة العالمية للإعاقة لعام 2028 برئاسة وبإستضافة دولة قطر، التعاون مع التحالف الدولي للإعاقة، جائزة عمار لدعم المبدعين من الأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى مناقشة موضوعات

أعمال الدورة 17 للمؤتمر وتنسيق المواقف العربية والأمنية إزاء مشاريع القرارات والتوصيات الدورة، وخرج الاجتماع التشاوري بعدد من التوصيات، وقامت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، تعميم التوصيات إلى مندوبيات الدول الأعضاء، رقم (08/1/5/540/24) بتاريخ 2024/7/15، بشأن طلب اتخاذ اللازم.

- كما قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، بتنظيم حدث جانبي رفيع المستوى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب تحت عنوان: "الحوافز المرئية: إهدار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة: بصيص من أمل"، يوم 11 يونيو 2024، بالتنسيق مع رئاسة الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وبالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة (AOPD)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وذلك في إطار التعاون الوثيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، حيث شهد الاجتماع مشاركة عدد كبير من وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ركزت مداخلات الوزراء على أهمية دعم القضية الفلسطينية والتصدي للعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة والذي نتج عنه تداعيات اقتصادية واجتماعية وإنسانية منها زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أشار الوزراء إلى التجارب الوطنية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- بناءً على توجيهات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، بعد أنه اطلع على التقرير الذي أعدته الأمانة الفنية حول مشاركتها في أعمال الدورة 17 لمؤتمر COSP17، وجهت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) المذكرة رقم (08-1-5-580-24) بتاريخ 2024/7/28 مرفق بها تقرير المهمة المشار إليها.

2- التحضير للدورة الثامنة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP18)، المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة - نيويورك، في الفترة من 10 إلى 12 يونيو 2025:

- يعد انعقاد هذا المؤتمر حدثاً هاماً وفاعلاً في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحيث تكون المشاركة في هذا المؤتمر على مستوى عالٍ من الوزراء وكبار الشخصيات الأممية المسؤولين ملف الإعاقة، وذلك تنفيذاً المادة (40) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بعقد اجتماع دوري للدول الأطراف في الاتفاقية، وكذلك بمشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارهم من الفاعلين الأساسيين والمساهمين في تحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتنا.
- يحرص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، على تنظيم حدث جانبي واجتماع تشاوري على هامش أعمال دورات المؤتمر، وذلك للتركيز على أبرز القضايا العربية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يمكن من استعراضها والنقاش حولها في هذا الحدث العربي-الدولي الهام، بحضور صاحبات وأصحاب معالي الوزراء، وكبار الشخصيات الأممية وممثلي الشركاء الإقليميين والدوليين، بما يعزز جهود العربية الرامية في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد شراكات اللازمة لتخطي الصعوبات التي قد تواجه الدول الأعضاء.

ثانياً: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة الأوبئة والأزمات:

- أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، القرار رقم (1007)، (د.ع 43)، بتاريخ 2023/12/20، بشأن دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة الأوبئة والأزمات، في الفقرة العاملة رقم (2) من القرار المشار إليه، التي تضمنت " تكليف الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، بالتنسيق مع وزارات الشؤون الاجتماعية المعنية في الدول الأعضاء بمتابعة تنفيذ خارطة الطريق العربية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار مواجهة الأوبئة والأزمات، التي تم إقرارها ضمن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 -2032، بموجب قرار القمة رقم إق (846) د.ع (32)، 2-19/5/2023، وذلك من خلال تنظيم دورات متخصصة لكافة الجهات المعنية، وكذلك للأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، وبما يمكن من الجاهزية المسبقة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، ودعوة وزارات الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية بالدول الأعضاء بتنظيم دورات تدريبية متخصصة على المستوى الوطني وفقاً لخارطة الطريق العربية.

- في ضوء ما تقدم، أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، القرار رقم (1017)، (د.ع 43)، بتاريخ 20/12/2023، بشأن برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2024، الذي تضمن في فقرته الخامسة من أولاً " الترحيب بطلب دولة ليبيا باستضافة دورة تدريبية في إطار تنفيذ استراتيجية العربية للعمل التطوعي، وخطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات".
- تنفيذاً لقرار المجلس المشار إليه، تلقت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، مذكرة المندوبية الدائمة لدولة ليبيا رقم (2-10-1540) بتاريخ 28/5/2024، تتطلب فيها تنظيم " حدث رفيع المستوى ودورة تدريبية في إطار تنفيذ استراتيجية العربية للعمل التطوعي، وتنفيذ خارطة الطريق العربية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات".
- بناء على ما تقدم، سيتم تنظيم "حدث رفيع المستوى حول "دورة تدريبية في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي، وخطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، يومي 22 و 23 سبتمبر 2024 في مدينة طرابلس بدولة ليبيا، بهدف وضع تصور حول تنفيذ خارطة الطريق، وبما يعزز جهود الدول الأعضاء والغايات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطة 2030، وقد جتهدت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، تعميم إلى مندوبيات الدول الأعضاء، رقم (08/1/5/576/24) بتاريخ 23/7/2024، بشأن المشاركة في أعمال الحدث رفيع المستوى المشار إليه، والتأكيد على دعوة مدير وممثلي الهلال الأحمر والصليب الأحمر على المستوى الوطني، بما يعظم من الاستفادة من هذا الحدث والدورة التدريبية المشار إليهما.

ثالثاً: تنفيذ تصنيف الإعاقة في الدول العربية:

- يمثل " تصنيف الإعاقة في الدول العربية"، أحد الأسس الرئيسية لتنفيذ "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032"، الذي أقرته القمة العربية بموجب القرار رقم (846) في الدورة (32) بتاريخ 19/5/2023.
- بناء على ما تقدم، وتنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (1007)، (د.ع 43)، بتاريخ 20/12/2023، بشأن تنفيذ تصنيف الإعاقة في الدول العربية، الذي تضمن " تقديم الدعم

الفني اللازم للدول الاعضاء بناء على طلبهم لتنفيذ التصنيف على المستوى الوطني والتعاون مع الشركاء"، بادرت دولة قطر بالتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وفريق الخبراء الذي أعد تصنيف الإعاقة في الدول العربية، بإعداد التصنيف القطري الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، وبوصفه أول تصنيف للإعاقة في الدول العربية، بناء على التصنيف العربي الذي أقرته القمة العربية ضمن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 -2032، وفقاً للمعايير الدولية، وجاري التنسيق أيضاً للبدء في تنفيذ التصنيف على واقع الأرض في دولة قطر.

- تنفيذاً لقرار المجلس المشار إليه، تم التنسيق مع دولة ليبيا - وزارة الشؤون الاجتماعية، بالبدء في إعداد التصنيف الليبي الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم القيام بزيارة ميدانية في دولة ليبيا، للوقوف على الوضع الحالي والإمكانيات المتاحة، وجاري العمل على إعداد التصنيف الليبي الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للتصنيف العربي، ومن المنتظر أن يتم إطلاقه في أقرب آجال.

- في ذات الإطار، جاري التشاور مع الجمهورية التونسية والشركاء بناء على قرار المجلس رقم إق 1007 (د.ع 43) بتاريخ 2023/12/20 لوضع خطة العمل لبدء في إعداد التصنيف التونسي الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للتصنيف العربي، كما يجري التشاور مع جمهورية مصر العربية، لمراجعة التصنيف المصري للإعاقة الحالي، وموائمته مع التصنيف العربي الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (1017)، (د.ع 43)، بتاريخ 2023/12/20، بشأن برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2024، جاري التنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة، لتنظيم أول ورشة حول تنفيذ تصنيف الإعاقة في الدول العربية، ومن المنتظر أن تسهم هذه الورشة في إعداد الكوادر العربية المعنية، بما يسهم في تنفيذ التصنيف على المستوى الوطني في الدول العربية، وأن تشكل نواة لفرق عمل عربية متخصصة في هذا المجال.

رابعاً: مبادرة " العيش باستقلالية":

- نظمت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، بالتنسيق وبالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، ومنظمة

العمل العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وبرنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، أعمال الدورة الثانية لـ "مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"، في الفترة من 12 إلى 2024/5/14 في مملكة البحرين، وذلك بالتزامن مع القمة العربية وحيث تفضل معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة - وزير المالية والاقتصاد الوطني في مملكة البحرين بافتتاح أعمال المبادرة وتفقد الاختراعات والابتكارات ضمن الدورة الثانية للمبادرة.

- جاءت هذه المبادرة انسجاماً مع جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، في المجالات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، لاسيما دعم الجهود العربية الرامية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والغايات ذات الصلة ضمن خطة 2030، وضمن مبادرة معالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية، "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032"، التي رحبت بها القمة العربية في المملكة العربية السعودية عام 2023، وذلك بهدف مساعدة أصحاب المشاريع التي تصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السعي لتأمين الدعم المادي والتقني من أجل تنفيذ مشاريعهم وافكارهم، وبما في ذلك مشروعات الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، وبالتركيز على التكنولوجيا وتطويعها كأحد أهم السبل لنجاح المشروعات والابتكارات والاختراعات التي تصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكن تأهيلهم لمشروعات ريادة الأعمال، وبالاستثمار في التكنولوجيا.

- كما هدفت هذه المبادرة أيضاً إلى ربط اصحاب المشاريع مع المؤسسات والخبراء، لتقديم المشورة والتدريب اللازمين لريادة الاعمال، وفي الوقت ذاته تعريف رواد الأعمال من الاشخاص ذوي الإعاقة على مجتمع الاعمال المتخصص بصناعة الأدوات والاجهزة الطبية المخصصة، وكذلك الاجهزة التكنولوجية التي تساعد على العيش باستقلالية، فضلاً عن تسليط الضوء على المشاريع وافكار الرائدة وتسهيل حصولها على الخطط التسويقية المناسبة ومن خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الاعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تسهيل ادماجهم في الثورة الصناعية.

- تم إقامة معرض لمشاريع رواد الأعمال العرب الذين يتم اختيارهم وفقاً لمسابقة يتم إطلاقها وفقاً للآلية التي اعتمدت في اختيار مشاريع النسخة الأولى من المسابقة، مع تحديثها وفقاً للمستجدات، من المشاريع التي تصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي نهاية أعمال المبادرة، تم تكريم الفائزين في الدورة الأولى "لمبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"، من كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، وجمهورية العراق، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، وتم تسليمهم جوائز تساعد على المضي قدماً في مشروعاتهم المختلفة، والتي تشكل نواة ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة.

■ الدورة الثالثة لـ "مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة":

- تشكل مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة أحد المحاور الهامة الرئيسية للعقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة، وقد تم تنفيذ الدورتين الأولى في دولة الامارات العربية المتحدة عام 2023 والثانية في مملكة البحرين عام 2024 بالتزامن مع القمة العربية في دورتها (30)، وشكلت الشراكة الفاعلة مع اتحاد الغرف العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين، أحد العناصر الهامة لنجاحهما.

- انطلاقاً مما تقدم، وفي إطار الاعداد الجيد للدورة الثالثة للمبادرة، عقدت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس، إجماعاً يوم 2024/7/30 مع اتحاد الغرف العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين للتحضير لفعاليات الدورة الثالثة، حيث تم الاتفاق على تنفيذها ضمن الفعاليات الرئيسية للدورة السادسة للمنتدى العالمي لرواد الأعمال والاستثمار، اسوة بما تم في الدورة الثانية بما أسهم في نجاحها ايضاً، وذلك في دولة قطر خلال عام 2025.

- في ضوء ما تقدم، تلقت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، خطاب من الأمين العام لاتحاد الغرف العربية بتاريخ 2024/8/20، يؤكد فيه على تنظيم الدورة الثالثة لمسابقة "مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة" وذلك ضمن أعمال الدورة السادسة من المنتدى العالمي لرواد الأعمال والاستثمار، وبالشراكة

مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين.

- تركّز مبادرة "العيش باستقلالية"، على دعم المشروعات والابتكارات التكنولوجية التي تمس حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكن من عيشهم باستقلالية، وكذلك دعم مشروعات ريادة الأعمال سواء للأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم أو للمشروعات التي تنصب في مصلحتهم، وتسهم أيضاً في إيجاد العمل اللائق لهم، جنباً إلى جنب مع عيشهم باستقلالية، ومن المنتظر أن تشهد الدورة الثالثة للمبادرة معرض لمشاريع رواد الأعمال والمبتكرين العرب الذين يتم اختيارهم وفقاً لمسابقة يتم إطلاقها وفقاً للآلية التي اعتمدت في اختيار مشاريع الدورة الأولى والثانية من المسابقة، مع تحديثها وفقاً للمستجدات، بالإضافة إلى عرض للمشاريع التي تنصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية من مؤسسات متخصصة لتدريب رواد الأعمال على تنمية قدراتهم في جذب التمويل اللازم لتنفيذ مشروعاتهم، التي عادة ما يكون جزءاً منها التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يمكن من تحقيق أهداف المبادرة.

خامساً: القمة العالمية للإعاقة القادمة 2025، برئاسة مشتركة للمملكة الأردنية الهاشمية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، والقمة العالمية للإعاقة لعام 2028 برئاسة وباستضافة دولة قطر:

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1007)، (د.ع 43)، بتاريخ 2023/12/20، فيما يخص الفقرة العاملة رقم (6) من القرار المشار إليه، بشأن التحضير لمؤتمري القمة العالمية للإعاقة الثالثة 2025، والرابعة 2028، الذي نص على: "تكليف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، بمواصلة دعم جهود المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة قطر لتنظيم القمتين العالميتين، للأشخاص ذوي الإعاقة، الثالثة برئاسة مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، عام 2025، والرابعة برئاسة واستضافة دولة قطر عام 2028، وتنظيم الفعاليات واللقاءات ذات الصلة.

- بناء على دعوة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر شارك مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية في الاجتماع التسيقي الذي عقد يوم 4 و5 أكتوبر 2022 بمدينة الدوحة، مع فريق

التحالف الدولي للإعاقة وبحضور رئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث اتفق الترتيبات المبدئية، وبما في ذلك أن يكون نتائج قمة الأردن تشكل بعض مدخلات الرئيسية في القمة العالمية لعام 2028.

- في إطار الاعداد لقمة 2025 عقد اجتماع الشيد وزير مفوض/ طارق النابلسي اجتماع مع عطوفة الدكتور/ مهند العزة - الأمين العام للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للمملكة الأردنية الهاشمية، يوم 28 فبراير 2024، عبر تقنية الاتصال المرئي، لمناقشة تنظيم اجتماع تحضيري لمؤتمر القمة العالمية للإعاقة الثالثة عام 2025، في شهر نوفمبر القادم، وتم الاتفاق على ترحيب عقد الاجتماعات التحضيرية في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومن المنتظر تحديد موعد الاجتماع المشار إليه.

- بناء على ما تقدم، وجهت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، التعميم رقم (08/1/5/366/24) بتاريخ 2024/5/20 الى مندوبيات الدول الأعضاء، بشأن التحضيرات الجارية للقمة العالمية للإعاقة المقرر عقدها خلال الفترة من 2 - 3 أبريل 2025، مرفق بها ورقة معلومات عن القمة الإقليمية التمهيديّة المقرر عقدها خلال الفترة من 13 - 14 نوفمبر 2024 في المملكة الأردنية الهاشمية، طلبت موافاتها بمقتراح الالتزامات التي سيقع الإقرار عنها في قمة عام 2025.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.



الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الرقم: 08/115/540/24
التاريخ: 15-7-2024

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة. (جميع المندوبيات)

وتتشرف أن ترفق توصيات اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود العربية المشاركة في الدورة السابعة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP17) الذي عقد يوم 10 يونيو 2024 في مقر الأمم المتحدة - بنيويورك.

وفي إطار متابعة تنفيذ التوصيات المرفقة، لاسيما البند الثامن المتعلق بجائزة عمار لدعم المبدعين من الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تضمنت التأكيد على أهمية هذه الجائزة كداعم لمبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة، التي أقرتها القمة العربية ضمن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032 بالمملكة العربية السعودية لعام 2023، ودعت الدول الأعضاء إلى الترشيح لهذه الجائزة الهامة في نسختها الثامنة المقرر عقدها يوم 10 ديسمبر 2024 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، تود الأمانة العامة الإشارة إلى مذكرتها رقم (08/9/5/400/24) بتاريخ 2024/5/30، بشأن الدعوة للترشيح للمشاركة في أعمال هذه الجائزة، وفقاً للشروط والمتطلبات الخاصة بها، الموضحة في المذكرة المشار إليها.

تغدو الأمانة العامة ممتنة إلى المندوبية الدائمة الموقرة، تفضلها بإحالة هذه المذكرة ومرفقها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية أو ما في حكمها والجهات الأخرى المعنية في حكومتكم الموقرة، للفضل باتخاذ اللازم نحو تنفيذ التوصيات المرفقة، وموافاتنا بالمرشحين لجائزة عمار وفقاً للمعايير المشار إليها. (مرفق)

وتغتتم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الدائمة الموقرة عن فائق تقديرها. (مرفق)

صورة إلى:

- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

TN

N.A



الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

توصيات

اجتماع الوزراء ورؤساء وأعضاء الوفود العربية المشاركة
في الدورة السابعة عشر
لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
(COSP17)

10 يونيو/ حزيران 2024
بمقر الأمم المتحدة - بنيويورك

البند الأول: آخر مستجدات الموقف العربي والمتطلبات العربية في إطار تنفيذ الاتفاقية وخطه 2030:

- التأكيد على ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، ووضعهم في أولوية خطط وبرامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية والاجتماعية والصحية.
- دعوة رئاسة الدورة الحالية (17) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى اتخاذ ما تراه مناسباً من إصدار توصية أو بيان وفقاً للمادة رقم (11) من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يسهم في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.
- دعوة الأمانة العامة - (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لإعداد صياغة متطورة وفقاً لأحدث التقنيات لكتابة التقارير الوطنية، تنفيذاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- التأكيد على مشاركة معالي وزراء الشؤون الاجتماعية ورؤساء الوفود العربية للمشاركة في هذا الحدث الهام، تحت عنوان: "الحوافز المرئية: إهدار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة: بصيص من أمل"، وذلك يوم 11 يونيو/ حزيران 2024 الساعة 15:00 بتوقيت نيويورك (قاعة الاجتماعات CR12) بمقر الأمم المتحدة.

البند الثاني: تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032.

- دعوة الأمانة العامة - (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، بالتنسيق مع رئاسة الدورة الحالية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لتنظيم الاجتماع التسقيي الأول للجنة الوزارية المعنية لمتابعة تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032، وبما يشكل انطلاقة لبدء أعمالها.

٩٦

- دعوة الدول الأعضاء الراغبة في تقديم الدعم الفني لها لتنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032، على المستوى الوطني، إلى موافاة الأمانة العامة - (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، بطلبها، تمهيداً لاتخاذ اللازم بالتنسيق مع الخبراء والشركاء، وبالاستفادة بالتجارب الوطنية السابقة لتنفيذ متطلبات العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032.

البند الثالث: تنفيذ تصنيف الإعاقة في الدول العربية:

- الترحيب بمبادرات الدول الأعضاء بإعداد التصنيف الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني بالتنسيق مع الأمانة العامة - (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، وبالتعاون مع الخبراء والشركاء.

- دعوة الدول الأعضاء الراغبة في تقديم الدعم الفني لها لتنفيذ تصنيف الإعاقة في الدول العربية، على المستوى الوطني، إلى موافاة الأمانة العامة - (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، بطلبها، تمهيداً لاتخاذ اللازم بالتنسيق مع الخبراء والشركاء، وبالاستفادة بالتجارب الوطنية السابقة لتنفيذ متطلبات تصنيف الإعاقة في الدول العربية.

البند الرابع: تنفيذ خارطة الطريق العربية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار مواجهة الأوبئة والأزمات:

- التأكيد على المشاركة عالية المستوى لوزارات الشؤون الاجتماعية، والمشاركة الفاعلة المتخصصة وبما في ذلك مؤسسات الهلال الأحمر في كل دولة، في أعمال الحدث رفيع المستوى والدورة التدريبية في إطار تنفيذ استراتيجية العربية للعمل التطوعي، وتنفيذ خارطة الطريق العربية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات"، المقرر عقدهما يومي 23 - 24 يوليو 2024 بمدينة طرابلس.

البند الخامس: دعم مرشح المملكة المغربية - السيد / عبد المجيد مكني، لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) للفترة (2025 - 2028):

- التأكيد على دعم مرشح المملكة المغربية - السيد / عبد المجيد مكني، لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، للفترة (2025 - 2028)، وذلك بناء على قرار مجلس الجامعة على المستوى وزراء الخارجية رقم (9021) د.ع (161) بتاريخ 2024/3/6.
- دعوة الدول الأعضاء لاتخاذ ما تراه مناسباً من اتصالات بما يشكل لوبي دعم مرشح المملكة المغربية - السيد / عبد المجيد مكني، لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، للفترة (2025 - 2028)، في الانتخابات التي ستجري أثناء أعمال الدورة السابعة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP)، المقرر عقدها يوم 11 يونيو/ حزيران 2024 في مقر الأمم المتحدة - بنيويورك.

البند السادس: القمة العالمية للإعاقة القادمة 2025، برئاسة مشتركة المملكة الأردنية الهاشمية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، والقمة العالمية للإعاقة لعام 2028 برئاسة وباستضافة دولة قطر:

- التأكيد على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في دورته (43)، الذي تضمن تكليف الأمانة العامة - (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، بمواصلة دعم جهود المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة قطر لتنظيم قمتين عالميتين، للأشخاص ذوي الإعاقة، الثالثة برئاسة مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا الاتحادية عام 2025، والرابعة برئاسة دولة قطر عام 2028.

البند السابع: التعاون مع التحالف الدولي للإعاقة:

- تكليف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، بالتواصل مع التحالف الدولي للإعاقة، لمواصلة تعزيز التعاون معهم في تنظيم القمتين العالميتين للأشخاص ذوي الإعاقة 2025 - 2028، والنظر في إبرام

مذكرة تفاهم، بما يعزز الجهود العربية الرامية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
والغايات ذات الصلة ضمن خطة 2030، وكافة المعاهدات والمواثيق ذات الصلة.

البند الثامن: جائزة عمار لدعم المبدعين من الأشخاص ذوي الإعاقة:

- التأكيد على أهمية "جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة" كداعم لمبادرة العيش
باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة، والترحيب بالتعاون معها وتنظيم أعمالها القادمة تحت
مظلة جامعة الدول العربية، وبما يدعم تنفيذ متطلبات العقد العربي العقد العربي الثاني
للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032.

- دعوة الدول الأعضاء إلى ترشيح لجائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة في نسختها
الثامنة، المقرر عقدها يوم 10 ديسمبر 2024 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.



الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع

الرقم: ٥٨-١-٥-٥٨٥-٢٤

التاريخ: ٢٨-٧-٢٠٢٤

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة.

بناء على توجيه معالي الأمين العام، نتشرف أن ترفق تقرير مشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)، في أعمال الدورة (17) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم فعاليات على الهامش، خلال الفترة من 10 إلى 14 يونيو 2024، في نيويورك.

تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة، تفضلها بموافاة الوزارات والجهات المعنية في حكومتكم الموقرة، بهذه المذكرة ومرفقها للتفضل بالاطلاع.

وتغتنم الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار. حبينا، بنين

صورة إلى:

- مكتب الأمين العام
- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).



قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

تقرير مشاركة
وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)
في
أعمال الدورة (17) لمؤتمر الدول الأطراف
في اتفاقية الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة
وتنظيم فعاليات على هامش

نيويورك: 2024/6/14-10

شاركت الأمانة العامة في أعمال الدورة (17) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي عُقدت خلال الفترة من 10 إلى 2024/6/14 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، بوفد برئاسة السيدة السفيرة د. هيفاء أبوغزالة - الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، وعضوية كل من السيد وزير مفوض طارق النابلسي - مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، والسيد أحمد عصام عبد الحكيم - سكرتير ثان بمكتب الأمين العام، وفيما يلي أهم ما جاء في المؤتمر:

1-افتتحت أعمال الدورة (17) للمؤتمر المشار إليه يوم الثلاثاء الموافق 2024/6/11،

برئاسة سعادة السفير طارق الأدب - الممثل الدائم للجمهورية التونسية لدى الأمم المتحدة تحت عنوان "إعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة في المرحلة الدولية الراهنة وقبل انعقاد مؤتمر قمة المستقبل"، كما أن شعار الدورة هو "العقد الثاني من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: إدماج ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم وضمان مشاركتهم الكاملة في تنفيذ الاتفاقية"، حيث شهد المؤتمر مشاركة رفيعة المستوى وفاعلة من كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الغير حكومية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأعرب المشاركون عن قلقهم الشديد إزاء نقص البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، الأمر الذي يعيق قياس التقدم الذي تم تحقيقه في حقوق ذوي الإعاقة، وهو ما يستدعي الحصول على توصية واضحة من منظومة الأمم المتحدة للمضي قدما في جمع بيانات إزالة التمييز ضد الإعاقة.

2-كما تطرق المشاركون إلى أهمية التصدي لأثر التمييز على ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن ضرورة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم الكاملة في العمل الإنساني، وتعزيز التنمية الحضرية الشاملة.

3-ألقت السيدة السفيرة د. هيفاء أبو غزالة، كلمة باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أكدت فيها على أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تمثل أولوية في عمل الأمانة العامة على مختلف مستويات اتخاذ القرار، وأشادت 98 إلى القرار الصادر عن القمة العربية الأخيرة

التي عقدت في المنامة حول أهمية إيجاد ممرات أمنة لإدخال المساعدات الاغاثية والإنسانية والصحية لأهالي قطاع غزة والذي يشهد كارثة انسانية فضلا عن عجز المجتمع الدولي لتلبية احتياجات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعليه دعت إلى أهمية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإنقاذ الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة تنفيذاً للمادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

4- كما تطرقت السيدة السفيرة د. هيفاء أبوغزالة، في كلمتها إلى جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دعم دولها الأعضاء لتنفيذ متطلبات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن بين تلك الجهود مبادرة معالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية المعنونة "العقد العربي الثاني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032" موضحة أن القادة العرب اعتمدوه في القمة العربية بجدة عام 2023، وذكرت أن التصنيف العربي للإعاقة، يعد التصنيف الأول من نوعه اقليمياً ودولياً الذي يأخذ في الاعتبار كافة الأبعاد الاجتماعية والبيئية والمجتمعية المحيطة بالأشخاص ذوي الإعاقة فضلا عن البعد الصحي الذي يعد الأساس في تحديد نوع ودرجة الإعاقة.

5- نظم وفد الأمانة العامة اجتماع للوزراء ورؤساء وفود الدول العربية المشاركة في أعمال الدورة (17) للمؤتمر وذلك يوم الاثنين الموافق 2024/6/10، حيث شهد الاجتماع مناقشة البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، بما فيها الموقف العربي من تنفيذ الاتفاقية الدولية وغيرهم من الموضوعات التي تمثل أولوية للمنطقة العربية، حيث صدر عن الاجتماع مجموعة من التوصيات (مرفق)، حول مستجدات الموقف العربي والمتطلبات العربية في إطار تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والغايات ذات الصلة ضمن أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وتنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032، وتنفيذ التصنيف العربي للإعاقة في الدول العربية وذلك من خلال تقديم الدعم الفني اللازم للدول العربية بناء على طلبهم لتنفيذ التصنيف على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تنفيذ خارطة الطريق العربية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار مواجهة الأوبئة والأمراض، فضلا عن دعم مرشح المملكة المغربية

السيد عبد المجيد مكني، لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) للفترة (2025-2028)، والذي فاز بعضوية اللجنة في الانتخابات التي جرت خلال الجلسة العامة من أعمال المؤتمر، كما اصدر الاجتماع توصيات حول التحضير للقمّة العالمية للإعاقة القادمة عام 2025 برئاسة مشتركة بين الأردن وألمانيا والقمّة العالمية للإعاقة لعام 2028 برئاسة واستضافة قطر، وتعزيز التعاون مع التحالف الدولي للإعاقة، وأخيراً جائزة عمار لدعم المبدعين من الأشخاص ذوي الإعاقة.

6- نظم وفد الأمانة العامة حدث جانبي رفيع المستوى تحت عنوان "الحوافز المرئية: إهدار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة: بصيص من أمل" وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2024/6/11 بمقر الأمم المتحدة، حيث شهد الاجتماع مشاركة عدد كبير من وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، جاء مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كما ركز الوزراء في مداخلاتهم على أهمية دعم القضية الفلسطينية والتصدي للعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة والذي نتج عنه تداعيات اقتصادية واجتماعية وإنسانية كبيرة منها زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يستدعي تكثيف الجهود لتوفير المستلزمات الطبية اللازمة للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، كما أشار الوزراء إلى التجارب الوطنية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكدين على أهمية التعاون مع الجامعة في اطار تنفيذ خارطة الطريق العربية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في اطار مواجهة الأوبئة والأزمات.

7- كما ألفت سعادة السفارة د. هيفاء أبوغزالة، الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، كلمة أشارت فيها إلى أهمية اتخاذ كافة التدابير لضمان حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية وحدث الكوارث الطبيعية، حيث يقف العالم عاجز امام مأساة إنسانية تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وهو ما نتج عنه زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواع الاعاقات.

السيد عبد المجيد مكني، لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) للفترة (2025-2028)، والذي فاز بعضوية اللجنة في الانتخابات التي جرت خلال الجلسة العامة من أعمال المؤتمر، كما اصدر الاجتماع توصيات حول التحضير للقمّة العالمية للإعاقة القادمة عام 2025 برئاسة مشتركة بين الأردن وألمانيا والقمّة العالمية للإعاقة لعام 2028 برئاسة واستضافة قطر، وتعزيز التعاون مع التحالف الدولي للإعاقة، وأخيراً جائزة عمار لدعم المبدعين من الأشخاص ذوي الإعاقة.

6- نظم وفد الأمانة العامة حدث جانبي رفيع المستوى تحت عنوان "الحوافز المرئية: إهدار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة: بصيص من أمل" وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2024/6/11 بمقر الأمم المتحدة، حيث شهد الاجتماع مشاركة عدد كبير من وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، جاء مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كما ركز الوزراء في مداخلاتهم على أهمية دعم القضية الفلسطينية والتصدي للعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة والذي نتج عنه تداعيات اقتصادية واجتماعية وإنسانية كبيرة منها زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يستدعي تكثيف الجهود لتوفير المستلزمات الطبية اللازمة للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، كما أشار الوزراء إلى التجارب الوطنية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكداً على أهمية التعاون مع الجامعة في اطار تنفيذ خارطة الطريق العربية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في اطار مواجهة الأوبئة والأزمات.

7- كما ألفت سعادة السفارة د. هيفاء أبوغزالة، الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، كلمة أشارت فيها إلى أهمية اتخاذ كافة التدابير لضمان حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية وحدث الكوارث الطبيعية، حيث يقف العالم عاجز امام مأساة إنسانية تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وهو ما نتج عنه زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواع الإعاقات.

8- تم عقد عدد من المقابلات على هامش أعمال المؤتمر وذلك في إطار تعزيز التعاون بين الجامعة العربية والدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة، وفيما يلي أهم ما جاء في المقابلات:

- ألتقى وفد الأمانة العامة بمعالي الدكتورة أمثال هادي هايف الحويلة - وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الاسرة والطفولة بدولة الكويت، حيث تم التشاور حول عودة دولة الكويت لعدد حصتها في الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، والتشاور حول عقد عدد من الأنشطة المشتركة لتعزيز التعاون بين الجامعة العربية ودولة الكويت ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، كما التقى الوفد بمعالي السيدة عواطف حيار - وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بالمملكة المغربية، حيث تطرق الاجتماع إلى سبل تعزيز التعاون بين الجانبين لتنفيذ أنشطة وإطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز العمل الاجتماعي، فضلاً عن الإعداد والتحضير للمؤتمر الدولي تحت عنوان "اقتصاد الرعاية الحماية الاجتماعية: دعامة لتمكين النساء وخلق فرص الشغل وتحقيق الرفاه والصمود الأسري"، الذي تم تنظيمه تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، وذلك يومي 25 و 26 يونيو 2024، في المملكة المغربية.

- كما التقى وفد الأمانة العامة بالسيد الدكتور عبدالله الدردري - الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، حيث ركز اللقاء على تفعيل دور البرنامج من خلال المشاركة في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، كعضو مراقب وذلك في ضوء قرار المجلس الصادر في دورته العادية 32 بتاريخ 2012/12/4، كما تم التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين الجانبين في المجالات ذات الصلة بتنفيذ "الاطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد" والذي أقرته القمة العربية التنموية الرابعة، وتفعيل المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، وأخيرا التحضير للاجتماع العام السادس للتعاون بين منظومتى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة المقرر عقده في جنيف من 17 إلى 20/10/2024.

- كما التقى وفد الأمانة العامة بكل من سعادة الدكتورة هبة هجرس - المقرر الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالإعاقة، وسعادة الدكتور نواف كبارة - رئيس التحالف الدولي للإعاقة، حيث تم مناقشة التحضيرات الجارية للقمة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة القادمة عام 2025 برئاسة مشتركة بين الأردن وألمانيا والقمة العالمية للإعاقة لعام 2028 برئاسة واستضافة قطر، وتعزيز التعاون مع التحالف الدولي للإعاقة من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين بما يدعم جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لتنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والغايات ذات الصلة ضمن أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وتنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032، كما تم التأكيد على أهمية استغلال التواجد العربي داخل لجنة الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة، وأخيرا تم اقتراح تنظيم مؤتمر عربي دولي لبلورة رؤية الأشخاص ذوي الإعاقة لما بعد 2030، لتكون أحد المدخلات الرئيسية من الجانب العربي للقمة العالمية 2025.



الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع

الرقم: 08/115/576/24

التاريخ: عاجل
23-7-2024

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة.

وتتشرف أن تشير إلى مراسلاتها السابقة بشأن تنظيم "الحدث رفيع المستوى والدورة التدريبية في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي، وخطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات"، تحت رعاية فخامة المهندس / عبد الحميد الدبيبة - رئيس حكومة الوحدة الوطنية.

تود الأمانة العامة الإفادة أنه بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة ليبيا، وحرصاً على تنظيم هذا الحدث والدورة التدريبية المشار إليها، بمشاركة رفيعة المستوى والمتخصصة، من معالي الوزراء وكبار المسؤولين والهلال والصليب الأحمر على المستوى الوطني، بما يحقق الأهداف المرجوة في ضوء أهمية الموضوعات المطروحة، فقد تقرر عقد الحدث رفيع المستوى والدورة التدريبية المشار إليهما، يومي 22 و 23 سبتمبر 2024، في مدينة طرابلس بدولة ليبيا (فندق كورنيثيا).

تغدو الأمانة العامة ممثلة للمندوبية الموقرة، تفضلها بموافقة وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية في حكومتكم الموقرة، للتفضل بالعرض على معالي الوزيرة / الوزير، وموافقتنا بما يفيد تأكيد مشاركة معاليه والوفد المرافق، وكذلك الهلال والصليب الأحمر الوطني، على أن يتم موافقتنا بصورة واضحة لجوازات السفر وذلك لاستخراج تأشيرة الدخول لدولة ليبيا، علماً أن وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة ليبيا ترحب باستضافة معالي الوزير ومرافق (تذكرة سفر وإقامة).

ويمكنكم إرسال المراسلات وجوازات السفر على الإيميلات التالية:

- الأستاذ / حافظ خليفة - وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة ليبيا 00218972482381 incoo@sa.gov.ly
roni.chaaban@las.int ahmedrashad289@gmail.com
Socialdev.dept@las.int

وتعتنم الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)

هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار. حسين بن عمر

صورة إلى: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

T.N

A.R

البند الثاني:

متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:
3- الموضوعات ذات الصلة بكبار السن

مذكرة شارحة

بشأن: الموضوعات ذات الصلة بكبار السن

أولاً القانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن:

عرض الموضوع:

- في إطار متابعة تنفيذ قرار القمة العربية رقم (773) في دورتها الـ (30) بتاريخ 2019/3/31، الذي نص في فقرته الثالثة على: تشكيل لجنة من الأمانة العامة والأمانات الفنية لمجالس وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة والعدل العرب، والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتنسيق مع فريق العمل في الجمهورية التونسية، بصفتها صاحبة المبادرة لإعداد "مشروع قانون عربي استرشادي لدعم حقوق كبار السن".
- اعتمد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، "القانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن"، بموجب قراره رقم [ق 971 (د.ع 42)، 2023/1/26]، ودعا الدول الأعضاء الراغبة في أن يتم تقديم الدعم الفني لها للاسترشاد بالقانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن، على المستوى الوطني، إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس، بطلبها حتى يتسنى اتخاذ ما يلزم.

ثانياً: الاحتفال باليوم العربي لكبار السن:

- رحب مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بتخصيص يوم 10 أكتوبر من كل عام "يوماً عربياً لكبار السن"، بموجب قراره رقم بموجب قراره رقم [ق 971 (د.ع 42)، 2023/1/26].
- دعا المجلس في قراره الدول الأعضاء إلى الاحتفال بهذا اليوم على المستوى الوطني، وموافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بتقرير حول احتفالها في هذا الشأن.
- تلقى قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس)، عدد من التقارير من الدول الأعضاء حول احتفالها باليوم العربي لكبار السن على المستوى الوطني. (التقارير ضمن القرص المدمج).
- كما طلب القرار من الأمانة الفنية للمجلس، تنظيم فعاليات وأنشطة المجلس ذات الصلة بكبار السن في هذا اليوم، بالتنسيق مع الدول المستضيفة للأنشطة.

- رحب المجلس في دورته الـ (43) بطلب سلطنة عمان استضافة أعمال "ندوة حول تنفيذ استراتيجية القمة العربية في دورتها الثلاثين لكبار السن بين الإمكانيات والتحديات"، وفي ضوء التنسيق الذي تم مع وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان سيتم عقد الندوة المشار إليها يومي 22 و 23 أكتوبر 2024، في سلطنة عمان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء.

ثالثاً: متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (434) بتاريخ 14 أغسطس 2024، تطلب فيها عرض موضوع "إحداث مراكز تطوعية للشبان وللمتقاعدين لخدمة كبار السن"، ضمن بنود جدول أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الفترة من 1 إلى 5 سبتمبر 2024.
- سيتم عرض الموضوع على الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي سيجيله بدوره للعرض على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورة قادمة.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.

البند الثالث:

**تنظيم الاجتماع العربي الإقليمي رفيع المستوى التحضير
لمؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية
(الدوحة: 4 - 6 نوفمبر 2025)**

مذكرة شارحة

بشأن: تنظيم الاجتماع العربي الإقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية

عرض الموضوع:

1. حرصاً من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على التحضير للمشاركة العربية في مؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية المقرر عقده خلال الفترة 4 الى 6 نوفمبر 2025 في العاصمة القطرية الدوحة بناء على قرار الجمعية العامة رقم A/78/L.93 بتاريخ 9 يوليو 2024 تحت عنوان "القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية"، يقترح تنظيم اجتماع عربي إقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة المرتقب، ذلك بشأن الوقوف عند الأولويات التنموية الاجتماعية العربية في هذا الشأن.
2. في ضوء ما تقدم، من المنتظر أن يتم تنظيم هذا الاجتماع رفيع المستوى بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنيين والمنظمات العربية المتخصصة، بهدف مناقشة الاتجاهات العربية فيما يخص تنفيذ الأبعاد الاجتماعية والتنمية لخطة التنمية المستدامة 2030، فضلاً عن التحضير للقمة المشار إليها بالتركيز على تعزيز ركائز التنمية الاجتماعية الثلاث وهي القضاء على الفقر، وتوفير العمالة الكاملة واللائقة للجميع، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك في ضوء أن القمة العالمية المرتقبة سوف تركز على هذه الموضوعات.
3. سيركز الاجتماع رفيع المستوى على أولويات المنطقة العربية والأولويات الإقليمية المشتركة في إطار الموضوعات الرئيسية للقمة العالمية المرتقبة، ذلك فضلاً عن مناقشة أهم القضايا الاجتماعية التنموية التي تواجه المنطقة في ظل التغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.
4. من المنتظر أن يبحث الاجتماع موضوعه من خلال المحاور التالية:
 - الأولويات العربية والإقليمية فيما يخص تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030.
 - عرض الاتجاهات الرئيسية والأدلة على الوضع الحالي للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة، وتحديد أولويات الإجراءات المستقبلية بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة.

- عرض التجارب الناجحة في نطاق القضاء على الفقر متعدد الأبعاد وتوفير العمل اللائق والتكامل الاجتماعي، وتبادل الخبرات في هذا الشأن.
- مراجعة ومناقشة نتائج الدراسات والاتجاهات الرئيسية والأدلة على الوضع الحالي للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- مناقشة تأثير استمرار العدوان الإسرائيلي على مسيرة التنمية الاجتماعية في المنطقة.

5. من المنتظر أن يشارك في الاجتماع العديد من مديري وممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية والتي تساهم في الدراسات والجهود العربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 بما في ذلك الاسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، فضلاً عن المنظمات العربية المتخصصة التي تقع تحت مظلة جامعة الدول العربية مثل منظمة العمل العربية واتحاد الغرف العربية، بالإضافة إلى المشاركة رفيعة المستوى من الدول العربية والدول الصديقة، ووزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، ومن المنتظر أن يشارك رؤساء وممثلي منظمة التعاون الإسلامي والإتحاد الأفريقي، والإتحاد الأوروبي، والإتحاد من أجل المتوسط، ومجلس تعاون دول الخليج العربية، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لمجلس تعاون دول الخليج العربية.

الاجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، ومشروع القرار المرفق.